

الوحدة المعلفة!

ان تقييم اعلان الوحدة الذي تم مؤخرا بين مصر وليبيا يجب ان يحدث من خلال الوقائع السياسية الفعلية التي تقف خلف الاعلان بعيدا عن « الانشاء الودودي » الذي يصيغ البيان ويفطى الوقائع الفعلية .. كما ان تقييم اعلان الوحدة المصرية - الليبية يجب ان يتم من زاوية التأكيد على طموح الجاهل العربية الدائم للوحدة وعجز الطبقات الحاكمة الاقطاعية والبرجوازية والبروقراطية عن تحقيقها ، او عن ضمان استمرارها لمصلحة الجاهل وحريتها ووحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية .

على هذا الاساس يمكن النظر الى « الاعلان الودودي » الاخير الذي وقعه السادات والقذافي .. فهذا الاعلان - كما سيتضح من خلال الوقائع الفعلية - ليس الا انعكاسا للمواقف المختلفة والمتناقضة التي يمثلها الطرفان المصري والليبي . فقد كان القذافي يريد تحقيق الوحدة بصيغة اندماجية ، وقد اثار خلافات كثيرة منذ فترة حول الوحدة الاندماجية والوحدة على مراحل ، واصر على الصيغة التي طرحها ، فقد كانت « الوحدة الاندماجية » تبدو له انقازا للاخطار الداخلية التي تحيط باحلام ثورته ، وكانت تبدو له (خلاصا حريا) للتناقضات الداخلية والخارجية ، فهي ستقضي على الاقليمية الليبية التي بدأت تستيقظ مع تزايد دخول النفط ، وهي ستقضي على « الجهود والاستقرار » الذي بدأ يستقر عليه النظام الليبي الجديد بعد ان اخذت أجهزة الدولة تستكمل تكوينها ... ان افكار القذافي الطوباوية الودودية وطموحه الكبير لان يلعب دور خليفة عبد الناصر في الزعامة العربية ، والاضواء الداخلية في ليبيا .. كل ذلك دفعه الى طرح صيغة اندماجية قورية للوحدة مع مصر .

وبالمقابل كان الوضع المصري يعجز بالتناقضات بعد ست سنوات واكثر على هزيمة حزيران . كانت العلاقة الثانية مع ليبيا بالاعلانات الودودية توفر لحكام مصر مخرجا من مخارج المازق الداخلي على صعيد الازمة الاقتصادية وازمة الاحتلال الاسرائيلي .. ومع استمرار المازق ووصول الحل السلسلي الى الطريق المسدود ، بدأت الازمة تولد تناقضات جديدة داخل اجنحة السلطة المصرية بعد ان استتب الامر للسادات على اثر طرد مجموعة صبري . وبدا ان القوى الاكثر بينية ونفلا والقوى السياسية والفكرية التي تمثل اكثر طبقات التحالف الطبقي الحاكم في مصر تخلفا وهي الرأسمالية الزراعية التي خلفت الانقطاع مع التطور الرأسمالي الجديد الذي حققه النظام الناصري ، بدا ان هذه القوى بدأت تفرض سيطرتها وهيمنتها على سياسة الحكم .. واذا كانت طبقات التحالف الحاكم جميعا يجمعها قاسم مشترك واحد .. من العداء للجاهل والتخوف من بقلتها السياسية والوطنية ،

والوقوف في وجه اي تحرك مستقل لها ، وتجميعها - ايضا - خط التراجع والتنازل تجاه الامبريالية الامريكية من الناحية السياسية وخط التراجع على الصعيد الاقتصادي ، الا انها تختلف على حدود هذا التراجع والتنازل ، وعلى التحالفات العربية والدولية . وفي الفترة الاخيرة تبلور جناحان اساسيان في السلطة المصرية على صعيد التحالفات العربية :

١ - جناح يؤيد التحالف الوثيق مع ليبيا حتى القبول بصيغة القذافي الودودية الاندماجية ، ويعتبر هذا الجناح (الذي يعبر عنه هيك) ان الوحدة مع ليبيا ستكون انقازا للمازق الذي تعبته مصر ، وانها ستوفر لها إمكانية جديدة تتيج لها مجابهة الاوضاع المعالية ، ومجابهة قوة الاحتلال الاسرائيلي واستمراره من مركز قوة جديد .

هذا الجناح « الهيكلي » في السلطة المصرية لا يطرح تصورا مختلفا للمسألة الوطنية ، ولا يخرج عن اطار الحل السلسلي ، والانفتاح على امريكا ، ولا يطرح المعركة مع الرجعية العربية بالطبع ، انما يرى في الوحدة مع ليبيا وسيلة لمركز أقوى من الضعف وتحقق توازن عربي لا بد منه لاجراء الوضع المصري من مازقه الحالي . ان « وحدوية » هذا الجناح ذات طابع قومي وتجريبي ، انه يريد الوحدة الاندماجية مع ليبيا لانقاذ الطبقة الحاكمة المصرية من اغلاسها الوطني وعجزها عن تحرير الاراضي وعن مجابهة العدو الصهيوني . كما انه يعتبر « الوحدة مع ليبيا » فرصة تاريخية لانقاذ الوضع الاقتصادي المصري من ازمته المتصاعدة ، اذ تتيج ليبيا للنمو الرأسمالي المصري الجديد سواء في قطاع الدولة او في القطاع الخاص مجالا حيويا يتفاعل من ناحية الاسواق ورؤوس الاموال الليبية لتحقيق نمو جديد بعد ان توقف هذا النمو في السنوات الاخيرة .. انه يعتبر الوحدة مع ليبيا كأساس لاي انفتاح على الرأسمال العربي والاجنبي الذي بدأه النظام المصري بعد الهزيمة .

٢ - اما الجناح الثاني فهو الجناح الذي يرى الخطر كل الخطر في الوحدة الاندماجية مع ليبيا بشروط القذافي ، فهذه الصيغة تحمل اخطارا داخلية نتيجة مواقف القذافي « المنطرفة » ، وهي تحمل اخطارا اخرى على صعيد علاقات مصر العربية مع السعودية وغيرها من الرجعات العربية . ويريد هذا الجناح توثيق العلاقات مع السعودية باعتبارها القوة العربية الاولى على صعيد النفط ، والقوى العربية الاولى الصديقة للولايات المتحدة . فالاعتماد عليها والتحالف معها ، سيؤدي الى الضغط على امريكا للخروج من المازق .. ويعتبر هذا الجناح ان « الوحدة الاندماجية مع ليبيا » ستخرب العلاقات الحيدة مع السعودية ، وبالتالي ستفلق الوحدة امام مصر كل انتفاحها السياسي والاقتصادي الجديد الذي بداته في السنوات الاخيرة ، ودعوتها المستمرة للرأسمال العربي والاجنبي للاستثمار داخل مصر .

ان هذا الجناح يعتبر التحالف الوثيق مع السعودية اساسا لسياسة مصر العربية .. لذلك فهو يرفض الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، ويطالب بصيغة مرنة تحافظ على العلاقات مع ليبيا والسعودية معا ، ولا تؤدي الى

احراج مصر تجاه السعودية .. ان الصراع الاخير الذي شهدته مصر مؤخرا بين هذين الجناحين والذي ظهر في صحافة بيروت هذه المرة على شكل « حرب الذكرات » بين اللواء نجيب وهيك ، وتصريحات الشافعي ، وحملات مختلفا للبريطانيين بهذا الجناح او ذاك في مصر تجاه بعضهم البعض ..

ان هذا الصراع يعكس الى حد كبير ، حدة الخلافات السياسية القائمة بين الجناحين ، ويعكس التناقضات القائمة الحالية داخل السلطة المصرية ... فهناك « حزب القذافي » الذي يطالب بالوحدة الاندماجية وينطق باسمه هيك ، وهناك « حزب السعودية » الذي يطالب بالتحالف الوثيق مع السعودية ويرفض صيغة القذافي الودودية الاندماجية .

ورغم ان السادات يميل الى الجناح « السعودي » ويمتله احيانا ، الا انه يحكم مركزه مضطرا الى تحقيق التوازن خاصة وان الصراع بين الجناحين لم يحسم بعد لصالح احدهما ... هذا هو « سر » زيارة السادات الى السعودية قبل ايام قليلة من موعد الوحدة مع ليبيا .

فهذه الزيارة تؤكد العلاقة الوثيقة مع الملك فيصل ، وتؤكد انه مهما تزايد احراج القذافي للحكم المصري فان سياسته مع السعودية لن تتأثر .

وقد زادت الزيارة الاخيرة - ايضا - من التحالف المصري - السعودي وفي اعتماد الحكم المصري على « ضغوط السعودية » ومساعداتها المادية . ورغم محاولة القذافي المجهي الى القاهرة اثناء غياب السادات في السعودية ، وتصريحه انه لا يعرف ماذا سيحدث في اول ايلول ، ولا يعرف ماذا يريد السادات ، رغم ذلك ، عندما عاد السادات اجرى « مباحثات فوقية » سريعة ادت الى صيغة توفيقية متوازنة تعلن الوحدة ولا تحققها فوريا كما كان يريد القذافي ... صيغة متوازنة تحفظ للقذافي ماء وجهه « الودودي » وتحقق للسادات ولجناح « السعودية » في السلطة المصرية الطمأنينة من اخطار الوحدة الاندماجية .

وقد قبل القذافي بهذه الصيغة التوفيقية ووافق على تأجيل تحقيق الوحدة الاندماجية حتى يتم اعداد دستور دولة الوحدة بدون موعد محدد هذه المرة . وقبل السادات بدوره اعلان الوحدة والالتزام بتحقيقها في المستقبل ، وتحمل « المسؤولية التاريخية » التي كان القذافي يحملها ايها !

وهكذا خرج الطرفان المصري والليبي بالصيغة التي اعلنت ، صيغة تؤكد بان الوحدة مؤجلة ومعلقة الى اجل .. ان هذه الوقائع السياسية الفعلية تؤكد ان الوحدة ستظل اسيرة مصالح الطبقات الحاكمة وتناقضاتها ، وان الشروط الرئيسية لضمان الوحدة واستمرارها ان تكون وحدة ذات مضمون جماهيري وديموقراطي ووطني ، اي ان تؤمن للجماهير حرياتها الديموقراطية وحريتها تنظيماتها ، وان تحقق وحدتها ضد الامبريالية والرجعية العربية والصهيونية .

طرد الاحزاب بتنظيم النهوض الجماهيري

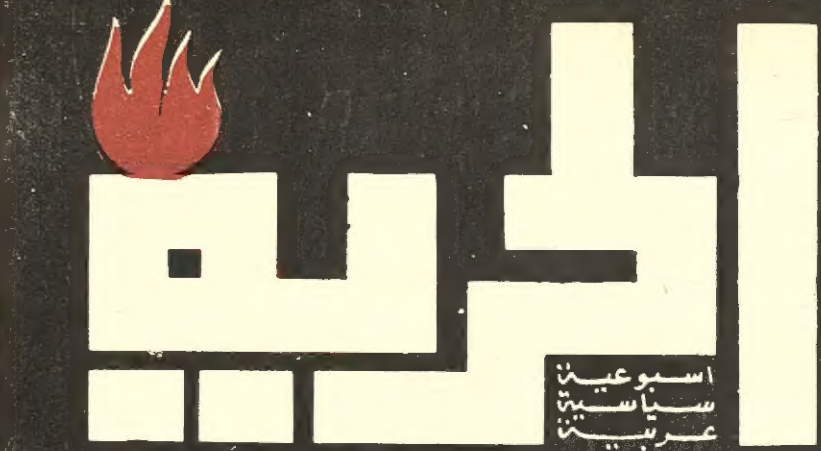
الحلقة الثالثة من المناقشة الواسعة حول المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية والمطامح

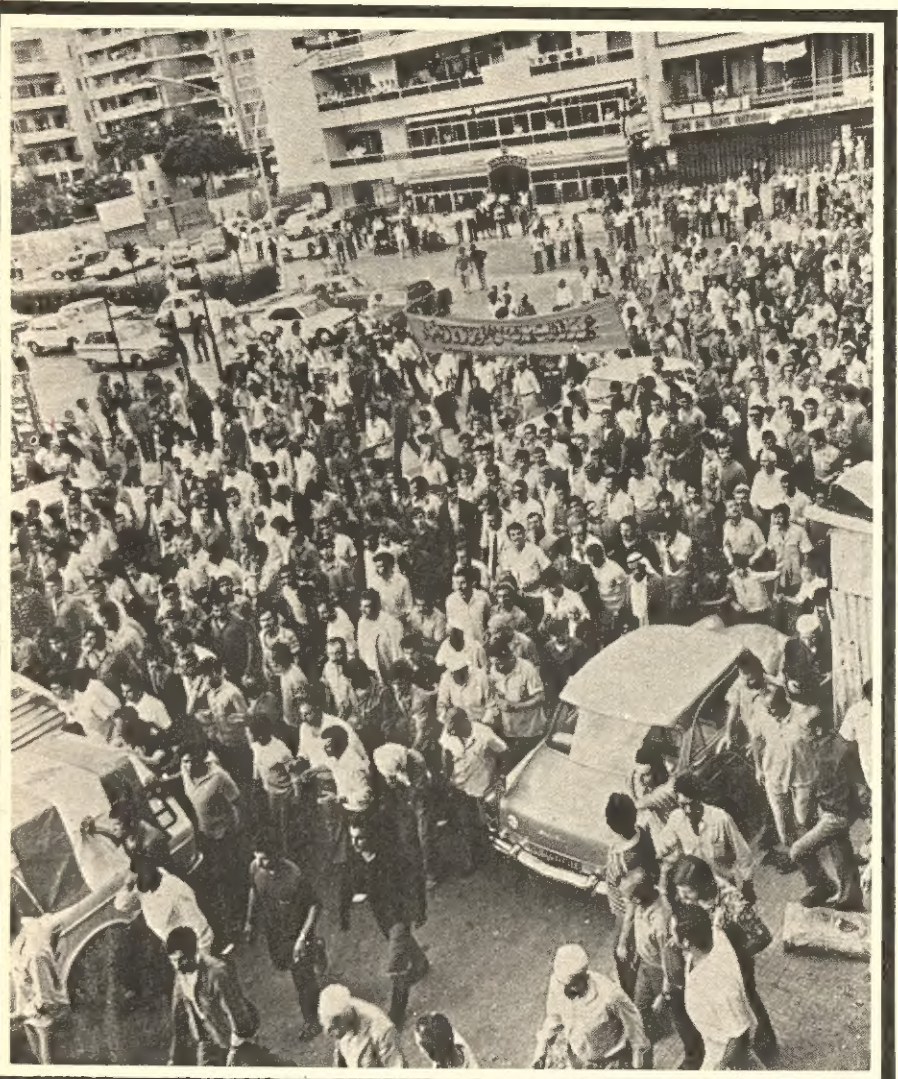
يا جماهير شعبنا الصامد البطاح :
يصادى المواليد الاسرائيليين في سائرهم لعدوانية وفي اشباع
١٩٧٣/٩/١٠ - العدد ٦٣٦ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ل .
وذلك بهدف فرض الانضباط في ارضنا العربية ... انهم
يدورون حولنا ويحسبون اذبح الاضرار باقتصادنا الوطني ويحسبون
الاضرار المعاشية على حساب اطمئناننا وامننا وامننا وامننا ...
من شعبنا ، انهم يوحوننا ثقافتنا الوطنية وراثتنا العربية ، انهم
يدورون فحولنا ويغلبون في الاستيلاء على ارضنا وصناديرنا بالقرم
... ولا يترددون في الاعلاء ذلك بترانيمهم اللاتجاهي في حملات القتل
للتغارات الكاذبة الفادحة ...
كما انهم همكنا وجلاوي شعبنا في الضفة الشرقية بمحورهم
على ارضهم لحقوق شعبنا الوطنية وتبايعوا مع شعبنا وقبيلة محرمات
وربهم انفسهم شاملين باسمهم ويحسبون انفسهم بوعده ...
انهم لا يترددون في الخيانة الخيانة ...
الجبهة الشعبية الديمقراطية
الحرية فلسطين
مبا دة الضفة الغربية قطاع غزة
١٩٧٣/٩/١٠

مناشير في الاراضي المحتلة:

لندحر الاحتلال وننزع حق شعبنا في تقرير مصيره



بيروت - الاثنين ١٠/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٦ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ل .



محاربة الغلاء بالدجان المشتركة مع الاحتكاريين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين!

الانتفاضة الديموقراطية في السودان

وكالة الفوت ترضخ لمطالب المخيمات

جری صباح يوم الجمعة الماضي اجتماع مشترك لوفد من اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان وممثلين عن وكالة فوت اللاجئين الفلسطينيين وقد حضر هذا الاجتماع العديد انظران الحداد مدير عام الإن العام ممثلا لوزارة الداخلية . وتناول البحث كافة مطالب مخيمات اللاجئين وبالتركيز المطالب الملح لمخيمات الجنوب والمعلمين المصروفين. ولقد تم تحقيق عدد من المطالب العامة لكافة المخيمات تنحصر في انتهاز سياسة طيبة أفضل تؤمن الخدمة الطبية الدائمة داخل المخيم والاهتمام بتأمين الادوية اللازمة . على صعيد النظافة الصحية العامة ، تأمين عدد اكبر من عمال النظايات ومد شبكات الجاريير داخل المخيمات . في المجال التربوي والتعليمي ، تأمين الكتب المدرسية قبل بدء العام الدراسي وعدم تأخير تعيينات المدرسين عن موعد ابداء السنة الدراسية . وتناول البحث عددا من المطالب الأخرى في مجالات التقنيّة وإعادة صرف المزن لواليد ما بعد سنة ١٩٦٥ الذين كانت الوكالة قد أوقفت المزن عنهم . وتناجلت هذه المطالب الى اجتماع اخريسمقد الأسبوع القادم . أما بشأن المطالب الرئيسية فقد توصل الاجتماع الى التالي :

١ - بشأن حفر بئر ارتوازي في مخيم البرج الشمالي فقد رضخت وكالة الفوت وطرحت استعدادها المباشر لتزويد المعرض القدم لديها . وستقوم بزيادة منسوب المياه حتى انجاز البئر .

٢ - وافقت الوكالة على إعادة تعيين المعلمين المصروفين من فئة x (معلّمي

هذا الأساس غاتها تصبح مسألة فضالية موحدة . ففي الوقت الذي توعدت فيه وكالة الفوت بالمشاركة مع بعض الاطراف المعنية مونا مكررا لهذه الانتفاضة دون أن تتمكن من تحقيق مطلب واحد من مطالبها المرغوة ، كانت جهاتنا ننظم أكبر رد على سياسة ادارة الظهر التي مارسنها وكالة الفوت طيلة الفترة السابقة . ولقد خرجت جهاتنا هذه المرة عن الحدود التقليدية لنشاطها الطلبي ، بحيث باتت تهدد باجتناث مؤسسة وكالة الفوت من جذورها في حال استمرارها في تنفيذ سياستها الراهنة .

فلقد كانت المواجهة دائما تتم بين جهاتنا غير منظمة وبين وكالة الفوت التي نصبت نفسها دولة داخل الدولة اللبنانية توزع اجراءاتها التصفيّة دون ما حساب او رقيب. وعندما كانت تنتفض جهاتنا على هذه السياسة كانت تجابهها بسياسات أجهزة القمع في الدولة . ان معاناة شعبنا من سياسات المكتب الثاني وغيره من أجهزة مملكة على ابدان الفترة السابقة صمام أمن لسياسة الوكالة تبذل حافزا في المرحلة الراهنة

لتشديد النضال من أجل تصحيح العلاقة القائمة ، ووضع وكالة الفوت أمام التزاماتها المخترضة تجاه شعبنا . ان التحرك الجاري الآن ، والذي يضم الى جانب القطاعات الجماهيرية في المخيمات كافة الاتحادات الجماهيرية من عمال ومعلمين وطلبة ، الى النوادي الاجتماعية ، الى لجان موظفي الوكالة . وتقف منظمات المقاومة الفلسطينية على رأس هذا التحرك ، منظمة له عبر اللجان الشعبية في المخيمات، ولجان متابعة الاعتصام على صعيد كافة المناطق وعلى الصعيد المركزي . ومحددة كافة مهامه ونشاطاته ومنظمة قضائيه . ذلك ان هذه المهمة هي من صلب مهام حركة المقاومة الوطنية والديمقراطية على الساحة اللبنانية . ان وحدة وصلاية الموقف لكافة فصائل المقاومة والنشاط الجماهيري حول هذا الموقف هو الكفيل بكسر سياسة القمع البشعة التي تمارسها وكالة الفوت . ان الهلع الذي أصاب كبار المسؤولين في وكالة الفوت نتيجة الانتفاضة الشاملة هذا الأسبوع ، نغمها باتجاه بدء المواجهة الجدية لحساباتها .

حكاية موقف بوسطات بعلمبل

او يساعدهم بشيء ، بعد هذا الجواب من المحافظ ذهب اصحاب البوسطات الى رئيس بلدية زحلة - المعلقة الذي اجابهم ايضا بان المسألة موهونة يجوزف سكاف ولقنه ودعمه بأنه يتوسط لدى القضايات من أجل تخفيض الخوة (٢٥٠ غرشا بدل ٥ ليرات) بعدها اتصل اصحاب الاوتوبيسات بامر فصيله سير شتورا الذي جاهد أمر من جوزف سكاف أثناء الحديث بضرورة عرقلة عملهم وعدم اعطائهم اي وعد بتحقيق مطلبهم . خلال ذلك كانت البوسطات وركابها يتعرضون للضرب من قبل القضايات لدى عدم الامتثال لاورامهم .

حتى الآن لا يزال اصحاب البوسطات يتمسكون بالطرق السلمية في معالجة الأزمة وقد وضعوا المسألة بيد وزير الداخلية ، ولقنهم لا يبايرون خيرا . وقد بدأت اصوات الرد بالانف على قضايات زحلة ازلام جوزف سكاف ترتفع في اوساطهم . خاصة وأن اصحاب البوسطات لديهم تجربة سابقة أثناء فرض موقف لهم في بيروت حيث اضطروا لحاصرة القصر الجمهوري ببوسطاتهم من أجل الحصول على موقف .

ان اصحاب البوسطات يتحركون اليوم من أجل مطلبهم المحدد الا وهو التأكيد على حقهم بالموقف ورفض دفع خوة لأي كان سواء من ازام الانقطاع السياسي او غيره . ان شرط تحقيق مطلبهم هو بتوحدهم ونضابهم في سبيل تحقيق مطالبهم ونسج الانقطاع السياسي وزعرانه من استغلالهم .

تنتشر في اوساط اصحاب البوسطات في منطقة بعلمبل الهرمل ضجة في هذه الايام بسبب تدخل الانتفاع السياسي بشخص جوزف سكاف لمنعهم من اخذ الركاب الا بعد دفع الخوة . وكان البلد لا يكتفيه كل الفضائح في وزارة الوارد . فما هي حكاية موقف بوسطات بعلمبل - الهرمل على مدخل مدينة زحلة ؟

معروف منذ سنوات طويلة ان بوسطات بعلمبل - الهرمل العاملة على خط بيروت وتاخذ الركاب من هناك على أساس ان الطريق عام وملك الدولة . ومنذ فترة بدأ ازلام جوزف سكاف وضع اشارات في اماكن معينة تهرم بها البوسطات واعتبارها مواقف خاصة وفرض خوة على اصحاب البوسطات وارغامهم على دفع مبلغ ٥ ليرات عن كل بوسطة حتى لو اخذت ركابا واحدا . ولدم موقف ازلام الانقطاع السياسي راحت شرطة السير تكتب محاضر ضبط بالسيارات التي تقف في الاماكن التي وضع القضايات عليها اشارات .

وبدا اصحاب البوسطات تحرمهم لرفع الاستقلال عنهم ، فانصلوا أولا بالمحافظ وقدموا اعتراضا خطيا كما قدموا طلبا باعطائهم رخصة بوقوف خاص لاوتوبيسات بعلمبل - الهرمل ، ولكن المحافظ اجابهم صراحة ان القضايات يتصرفون بأمر جوزف سكاف وهو لا يستطيع ان يخالف اوامرهم

لماذا يجري الانفتاح العربي على حكام الاردن على أساس شروطهم؟ ماهي حقيقة خلافات السلطة الأردنية؟



خلاله استقرار نظامهم واستمرار تحكمهم بقراب شعب فلسطين ، وفي نفس الوقت بقيت عزلتهم العربية قائمة ، مما زاد من حدة الأزمة السياسية والاقتصادية داخل الأردن ، خصوصا في ظل استمرار توقف المساعدات اللبية والكوتبية عنهم .

٢ - لقد أدت سياسة العداء للشعب الفلسطيني واعمال القمع داخل الأردن ، الى تعاطف مشاعر العداء بين صفوف جماهير فلسطين في المناطق المحتلة ، وعزلة أشد لعلاء النظام ، وفشل متلاحق لسياساته القائمة على ربط شعب المناطق المحتلة به . وتقرير مصير هذا الشعب بما يتشئ مع مصالح النظام وبقائه .

٣ - وعلى صعيد الضفة الشرقية ، لم يحقق النظام خطوة واحدة على طريق إنهاء عزله عن الفلسطينيين ، وأدى تفاقم الأزمة الاقتصادية الحادة في الأردن ، والتي سببتها سياسة النظام الداخلية والعربية بعد مجازر ايلول ، الى تعاطف الشعب ضد هذه السياسة بين صفوف اوساط واسعة من الشعب . كما أدت سياسة التفرقة والاضهاد الاقليمية التي اتبعها النظام وغذاها ضد الفلسطينيين ، الى نمو تفتتهم ضده وعدم استسلامهم لسياسته ، رغم كل محاولات تزييف ارادتهم ، من خلال المؤتمرات والمهرجانات التي حاول ان يظهم فيها بوقوف المؤيد والمساند لخطوات النظام واحتفائه في تمثيل شعب فلسطين .

٤ - وفي المقابل ، ازداد الوزن السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية ، من خلال نمو صلاتها مع القوى التقدمية العربية، والمعسكر الاشتراكي ، واصبحت مسألة مسلم بعسا على الصعيد العربي والدولي بان قضية شعب فلسطين تفرض نفسها على وضع أزمة

منذ ان لاحت بوادر القشل الذريع الذي بدا يلحق بسياسة حكام عمان على الصعيد الداخلي والعربي وفي العلاقة مع شعب فلسطين ، أخذت دعواتهم لتحقيق الانفتاح العربي تتزايد ، كمخرج راهن لازمة التي تحكم وضعهم . وحكام عمان لا تعوزهم التجربة والخبرة في هذا المجال ، فقد تكررت دعواتهم للانفتاح وأعلانات التوبة ، منذ عام ١٩٥٧ تحديدا أكثر من مرة . وكلما أصيبت سياستهم الداخلية والعربية بالخيبة، كانوا يلجأون وبشكل دوري ، الى محاولة الالتفاف على الأزمة الناتجة، بتقديم بعض التنازلات الشكلية التي تساعدهم على تهدئة الأزمة داخليا لفترة من الزمن ، يعودون بعدها الى اتباع النهج المعادي للشعب داخليا، والمتناقض جزريا مع مصالح البلدان العربية الوطنية ، والذي يخدم بامانة سياسة الامبريالية الامريكية في كل مرحلة من المراحل . هذا ما جرى قبيل الانفصال السوري عام ١٩٦١، وما تكرر وقوعه على ابواب حرب حزيران وبعدها ، وما يحدث الآن بعد ثلاث سنوات من اعمال القمع والاضهاد الداخلي ، ومحاولته مصادرة حقوق شعب فلسطين ، والاتجاه نحو تحقيق حل استسلامي مشين مع إسرائيل .

الانعطاف في الموقف ؟!

ومنذ عدة شهور ، لم ينقطع حكام عمان عن ابداء رغبتهم في تحقيق الانفتاح العربي ، وخاصة مع مصر وسوريا ، تحت غطاء إعادة بناء الجبهة الشرقية ، وتحقيق وحدة الموقف بين بلدان المجابهة . وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية ، والقوى الوطنية في الأردن لم يكن هناك مایثير الاستغراب في موقف حكام عمان الجديد ، والانعطاف الحالي نسي سياستهم ، فقد تحقق منذ ايلول ١٩٧٠ عدد من التطورات التي قادت حكام عمان لإبداء تنازلاتهم الشكلية هذه وإبرزها : ١ - رغم التنازلات الواسعة التي قدمها حكام عمان لصالح العدو الإسرائيلي ، واستعدادهم للقيام بكل منفرد ، والتسليم بالكثير من الشروط الاسرائيلية ، الا ان اصرار اميركا واسرائيل على انجاز حل استسلامي شامل لبلدان المنطقة يشمل مصر بشكل رئيسي ، وهو ما لم يحقق حتى الآن ، ولا يبدو ان حكام مصر قادرين على المسير فيه ، أدى الى تعقيد الوضع بأكمله بالنسبة لحكام عمان ، وساهم في تأجيل تنفيذ الحصل المنفرد الذي ارادوه . لقد أدت هذه الحالة الى تعيق ازدهارهم ، فلم يحصلوا على حل منفرد يسيطون فيه تؤهم على قسم من المناطق المحتلة ، ويحققون من

محانا وبدون اي ثمن يدفعونه . ان هذه المسألة تبدو واضحة من خلال:

مكاسب حكام عمان

١ - الوضع الذي ستكون عليه الجبهة الشرقية في حال قيامها . فحكام عمان يهرون على انفراد جيشهم بهذه الجبهة مع بعض القوات السعودية ، دون اشراك اية قوات عربية أخرى فيها ، كما يرفضون بشكل صريح احيانا ويتصلصون من ابداء أي موقف احيانا أخرى بشأن عودة المقاومة ودورها في العمل انطلاقا من هذه الجبهة . ويقتل حكام عمان بوضع الجبهة الشرقية تحت امرة القائد العام احمد اسمايل ، وهو أمر شكلي بحت كما اثبتت التجارب الماضية للجبهة الشرقية قبل عام ١٩٧٠ ، كما انه لا يوفر اية ضمانات لانصياع القيادة الأردنية لاورام القائلين العام في اللحظات الحاسمة ، بسبب انفراد حكام عمان في هذه الجبهة ، ولا يجب ان ينسى احد هنا اعلانهم الصريح والقاطع برفضهم لأي صدام مع إسرائيل وهو ما أعلنه الملك حسين في رسالته الداخلية الى الجيش الاردني والتي نشرتها صحف المقاومة ، وما قاله الملك صراحة الى قادة سوريا ومصر في رسالته الأخيرة اليهم .

ان هذا الوضع لا يحل حكام عمان اية اعباء بشأن المواجهة مع إسرائيل ، بل يفتح عليهم مجددا ابواب المساعدات العربية المتقوعة تحت ستار دعم جبهتهم الشرقية .

٢ - الحالة الجديدة التي سننشأ في حال تحقيق الانفتاح . فحكام عمان يراهنون على فك عزلتهم وتحويلها الى عزلة للمقاومة الفلسطينية على الصعيد العربي بشكل خاص. وبايرون من خلال هذا الانفتاح تطويق الموقف الذي يعتبر المقاومة ممثلة لشعب فلسطين وإمادة دورهم ووزنهم السياسي في المنطقة كاحد اطراف الصراع المباشرين .

٣ - عودة المساعدات المالية العربية لحكام عمان ، مما يساعدهم على حل جزء من أزمته الاقتصادية ، وتثبيت ركائز نظامهم .

٤ - براهن حكام عمان من خلال الوضع الجديد ، على إعادة بناء صلاتهم مع الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة ، وتطويق كل الدعوات والمواقف التي تشادي بحقوق الشعب الفلسطيني بعزل عن حكام عمان . إذ أنهم سيميلون على تزيين وجههم البشع بمساحيق « التضامن العربي » وغيره من الشعارات الزائفة التي استخدمها حكام عمان في كل فترة كانت تصاعد فيها أزمته الداخلية فيها .

ان الانفتاح في ظل هذه الشروط والأوضاع ، يحقق لحكام عمان كل ما يريدوه ، ولا يملئ عليهم اية شروط او واجبات فعلية ، كما لا يوفر اية ضمانات تمنع هؤلاء الحكام من الانقضاض مرة أخرى على البلدان العربية ذاتها التي سيفتحون عليها ، في حالة امتصاصهم للأزمة الداخلية ، او عند أول تلويع اميركي وفي المقابل فإن الحجج التي تطرحها الاوساط العربية لتبرير عملية الانفتاح ، لا توفر الحد الأدنى من الشروط التي يفرضونها لمجابهة إسرائيل ، وتحقيق قيام الجبهة الشرقية بدورها في عملية المجابهة. ومن أبرز هذه الحجج :

١ - استنادا الى الطاقة العسكرية التي يملكها حكام عمان ، وضرورة تعيبتها في مواجهة إسرائيل . ان هذا الموقف العسكري البحت ، المجرد ، الذي يخلق حاجزا بين قدرة هذه الطاقة العسكرية وبين السياسة التي توجهها وتتحكم بها ، وهي سياسة شديدة التخاذل والاستسلام ، يتجاهل تماما بان حكام عمان يقودون الجبهة الشرقية وحدهم بشكل منفرد ، وليس هناك من رادع لهم ، او ضمانات تمنع ارتدادهم في كل لحظة. ٢ - ومن اطرف الحجج المطروحة ، تلك

ولقد جاءت عملية التصعيد في الموقف نتيجة هتية لسياسة الوكالة التي لم تجد ما تقول لجهايتها على امتداد فترة الاعتصام سوى انها تسلم بحقها في كافة المطالب المطروحة ، لكنها لا تملك الامكانيات المالية الكافية لتنفيذ هذه المطالب . وبات واضحا لجهايتها ازاء هذا الوضع ان لا طريق امامه سوى المجابهة الكاملة لسياسة الوكالة ، ووضعها نهائيا امام مجموع التزاماتها لجهة تأمين القضايا الحيوية والاساسية لمخيماتنا . فلقد ملت جهايتها سماع سينغونية الموارد الشحيحة ، وعانت ما عانتها على امتداد اعوام النكبة من صلف الوكالة وتعتنها وحرمانها جهايتها أبسط المتطلبات الحياتية .

أعلنت جهاتنا في كافة المخيمات ، تأييدها ونضابها الكامل مع مخيمات الجنوب ، ونظمت أكبر حركة رفض لسياسة الوكالة تشهدها منطقنا على امتداد اعوام النكبة . فلقد نفذت كافة المخيمات هذا الأسبوع مقاطعة كاملة لاعمال الوكالة من جهة ، وقامت بالاعتصام في كافة مكاتبها . ونضابنت الاتحادات الجماهيرية بشكل كامل مع الاعتصام واغلن موقفهم وكالة الفوت اضرابهم الشامل حتى تحقيق المطالب المطروحة . وشمل الاعتصام كافة أوجه العمل ، بحيث اغلقت كافة المكاتب الرئيسية ، وبذلك شلت كافة نشاطات الوكالة.

ان المطالب المرغوة تكاد تبذل قاسما مشتركا لعموم مخيماتنا في لبنان . وعلى

<p>مكتب الإدارة والتحرير</p> <p>شارع المصملي ، مخفر من شرمي بشارة الغوري ومصر</p> <p>بن الخطاب - منطقة الماحلية - مجلة راس النبع - بناية</p> <p>فؤاد مبروي هاتف ٢٢٧٥٥٢ - ص.ب. ٨٧٧ بيروت - لبنان</p>	<p>المدير المسؤول</p> <p>انور نصار</p>	<p>المدير الاداري</p> <p>يحيى نصه</p>	<p>اصحاب الاختيار</p> <p>محسن ابراهيم وشركة دار النعم العربي</p> <p>للمساحة والطباعة والنشر</p>
---	--	---------------------------------------	---

التي يقول « أن أميركا قد باعت الملك حسين، وهو ما ندفعه الآن إلى الاضطراب من الموقف الوطني ». ولو سلمنا جلا بأن أميركا قد باعت الملك - وهو أمر مشكوك به جدا - سوى أنها تغليب غاشل لسياسة الإستمرار في « مزيد من النزالات لصالح الرجعية العربية والانفتاح عليها ».

شروط المواجهة الدنيا

لقد اكدت المقاومة الفلسطينية منذ اجتماع مجلس الدفاع العربي الأخير موقفها بشأن إعادة قيام الجبهة الشرقية والانفتاح العربي على حكام عمان . كما اكد الأخ أبو عمار هذا الموقف حين ندد بسياسة منح صكوك الفران للنظام الأردني في خطابه خلال الأسبوع الماضي . أن المقاومة الفلسطينية كانت دائما ترحب بأي خطوة تستهدف تحقيق تقدم ملموس في قضية المجابهة مع إسرائيل ، إلا أن الوضع الذي سننتهي إليه الجبهة الشرقية لا يحقق أدنى الشروط المطلوبة من أجل خدمة المجابهة . والواقع نفسه يؤكد بأن قيام الجبهة الشرقية والانفتاح على الأردن ، بدون توفير الضمانات الكافية حتى تلعب هذه الجبهة دورا في مجابهة العدو ، لا يخدم سوى النظام الأردني وازدياد نفوذ الرجعية العربية وسطوتها واستقرارها . أن ادخال قوات عربية إلى الأردن ، ووضع الجبهة الشرقية تحت قيادة وطنية موثوقة، وعودة المقاومة كقوة مستقلة تمثل شعب فلسطين إلى الأردن حتى تمارس دورها في الكفاح المسلح ضد العدو كما ضمنت اتفاقتي القاهرة وعمان ، يمكن أن يلعب دورا في لجم النظام الأردني ، ويوفر الحد الأدنى من الفعالية على الجبهة الأردنية ضد العدو ، وبدون تحقيق مثل هذه الشروط كحد أدنى ، فإن الوضع الذي سينشأ لن يؤدي إلا إلى خدمة أغراض الرجعية الأردنية وتدعيم مواقعها .

ومن الواضح نهاراً أن الملك حسين يرفض مثل هذه الشروط في الظروف الراهنة ، الشروط الكلية بتوفير حد أدنى من المواجهة لإسرائيل ، لأن سياسة الملك ومصلحة نظامه تجعله رافعا في تحقيق الاتحاح العربي دون أية التزامات ، دون أي « نور » في مجابهة تتناقض مع سياسة نظامه ومصلحه. إلا أن رفض الملك حسين ، الذي يعبر عن مصلح نظامه الإتهامية ، لا يجب أن يعني بالنسبة للجبهة العربية الوطنية انظراف بالحدود الدنيا المطلوبة لتحقيق مجابهة فعالة على الجبهة الشرقية ، فهي هذه الحالة تنهت أيضا كل الاتسوال والإعدادات حول المواجهة في مختلف الجبهات. أن الاتحاح على الملك حسين على أساس شروطه هو ، يعني بالضرورة التفرغ بالمقاومة الفلسطينية ودورها البارز في مواجهة العدو ، التفرغ بكل قضية المواجهة مع إسرائيل وردعها ، خطوة جديدة على طريق التراجع لصالح الرجعية ، وبالتالي لصالح استمرار الاحتلال وسياسة الإمبريالية الأميركية في منطقنا .

في الماضي ، عندما كانت تمنح صكوك الفران لتوبة حكام عمان ، على أساس شروطهم ومصلحتهم ، فلم تكن شعوبنا تحصد من وراء هذا سوى مأساة . وعلى نمط جريمة الانفصال . وعندما يكرر التاريخ نفسه الآن ، فإنه يبدو في شكل ملهأه ... حكام عمان مرة أخرى يمتنون بالنقطة وينسى التكتيك القديم ... ولكن المأساة الأولى تعلم شعبنا كيف يستطيع احباط الملهأه الثانية .

في الماضي ، عندما كانت تمنح صكوك الفران لتوبة حكام عمان ، على أساس شروطهم ومصلحتهم ، فلم تكن شعوبنا تحصد من وراء هذا سوى مأساة . وعلى نمط جريمة الانفصال . وعندما يكرر التاريخ نفسه الآن ، فإنه يبدو في شكل ملهأه ... حكام عمان مرة أخرى يمتنون بالنقطة وينسى التكتيك القديم ... ولكن المأساة الأولى تعلم شعبنا كيف يستطيع احباط الملهأه الثانية .

محاربة الغلاء بالبلجان المشتركة مع الاحتكاريين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين !



في مطلع الأسبوع الماضي ، استشهد المواطنون إبراهيم الغول ومحمد القهوجي وحسين بهلو على يد قوات الأمن في محلة « أبو شاكرك » . سائق سيارة وعاملا فرن ينتمون إلى تنظيم « المرابطين » الذي لعب دورا فعالا في صد هجمة قوات السلطة على المقاومة الفلسطينية في أيار الماضي . والحلّة التي سقطوا فيها مدخل رئيسي للحياء اللبنانية المحيطة بمخيم صبرا - شاتيل .

« حادث مزول » - تقول أوساط السلطة . يعان كبار المسؤولين استنكارهم لمحاولات « تضخيه » و « استغلاله » . ويرتك للتحقيق الفتح أمر جلاء « الملبسات » وتحديد المسؤوليات .

أن أعدادا متزايدة من المواطنين باتت تواجه مثل هذه التصريحات والوعود بالإنسيمايات الساخرة . إذا كان كل ما في الأمر هو كشف المسؤولية الفردية المباشرة عن جريمة القتل ، فالانتعاض يسود بأن أفضل وسيلة للظلمة فضيحة أو إخفاء المسؤولية عن جريمة نكال مل الشعب أو خير ، مخالفة أو جريمة نكال مل الشعب أو خير ، المواطنون عثرت التحقيقات المتوقعة منذ الاستقلال بشأن فضائح وجرائم المهود المتتالية من فضائح « السلطان سليم » في العهد الاستقلالي الأول إلى فضائح البياه والكهرياء في هذا العهد ، مروراً بفضائح التعمير والبلطاني والكايل البحري والكرنات والردار وغيرها وغيرها . أما عن الجرائم المرتكبة تحت سنار ممارسة الوظيفة الرسمية، من الذي سمع بنتائج التحقيق حول مقتل يوسف علي الطار وفاطمة الفواجة على أبواب جبل غندور ؟ من الذي سمع بمعاينة المسؤولين عن قتل نعمة درويش وحسن الحاك في التبية ؟؟

لقد سقط الشهداء الثلاثة لانهم ينتمون إلى الحركة الوطنية التي وقتت في أيار تدافع عن حق المقاومة في الوجود والفعال ضد العدو الإسرائيلي . هذه هي حقيقة «حادنة» الاثنين الماضي . والمسؤولون عن هذه الجريمة هم أرباب نظام الفخائل والقبع والاستغلال . هذه الحقائق البسيطة ، لن يكتمها التحقيق الرسمي ، ولكن كتمتها وتكتمها غلات متزايدة من المواطنين . « حادثة مزولة » تصف إلى عشرات ومئات « الحوادث المزولة » منذ أيار الماضي

« الأنوار » لقاهرة بالخبرة الحية اجرتها ميليشيا حزب الوطنيين الإحرار « في مكان ما من لبنان » ! ظهر فيها السلاح الغربي المتوسط ومضادات الدروع وكافة الأسلحة الرشاشة الخفيفة .

أعلن كبار المسؤولين عن استنكارهم لانعدام الحساس لمشروع استبعاد الاحتياطي. ونددوا بالحركة الوطنية التي كانت أول من طالب بخدمة العلم ، غادها بها الآن - حسب رأيهم - ترد على هذا الطلب وتنفذ مشروع استبعاد بعض احتياطي أسرام ١٩٧٠ . قلنا في أعداد ماضية أن « حادثة مزولة » ، وأنها يتكسب استبعاد الاحتياط ليس هو أيضا تشييع الشهداء الثلاثة التي تظاهرة استنكار تصعيد حملة السلطة الدعائية والتعبوية والتنفيذية .

على أن الاستنكار ما هو إلا منهية فالواجب يدعو كافة القوى الوطنية والديمقراطية للحرص واليقظة والاستعداد وحرص الصفوف ، طالما أن وظيفة الحكومة هي بالدرجة الأولى تكريس « هدنة » لا حل القضايا العالقة مع المقاومة ، وطالما أن الجيش لا زال مسؤولا عن حفظ الأمن (بناء على مرسوم أصدرته حكومة صائب سلام خلال معركة عمال معامل غندور في أواخر العام الماضي) ، وطالما أن قوى اليمين الرجعي تعي وتدريب وتسليح الذين ما زالوا مضلين بحرصها على الوطن وخير شعبه .

محاربة الاحتكاريين (بالبلجان المشتركة)

كل شيء هاديء على جبهة الغلاء . تبين أن إجراءات زودة الأجور (للمعامل والموظفين) ورفع الإجازة المسبقة عن استيراد المواد الغذائية جاءت كمحاولة لتفسيخ الاضراب العمالي العام، فهذه هي وظيفتها الفعلية. وبعد ما يقارب الأسبوع على الاضراب ومظاهرات الاحتزاب ، عندما مرة ثانية إلى اللجان. لجنة وزارية خاصة بشؤون الغلاء تصاف إلى اللجنة المشتركة مع أرباب العمل والتقايات. وتصرف السلطة للبحث في شؤون الإضراب .

بين هذا الكلام ويده رسم الصلطان المحكمة على الجدران خطوة بسيطة يسبل على تلاذة سعيد عقل أن يقطعوها . يبقى أن نعلم كيف

(من أصل ٢٥٠) أن ٩٠ بالمئة من الأفران لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لإنتاج أرغفة لا تحمل الأوبئة إلى الشعب . كذلك رفض بعض أصحاب الأفران تسلم أكياس الطحين من كبار المستوردين وأصحاب المطاحن بسبب ارتفاع نسبة القذارة التي تحتويه (من نخالة خشب إلى شتى أنواع الحشرات) . السكر يباع بـ ٧٥ قرشا في الأذاعة والتلفزيون ، وخلال ما لا يزيد عن شهر ، ارتفعت مجددا أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية ، بينما ترد إبطاء السلطة بلا مل أن السكر والأرز والطحين كلها متوافرة بكميات كافية للشهر القادمة. وكما الذي يشكو منه المواطنون هو غياب هذه المواد وليس ارتفاع أسعارها . ومن جهة ثانية ، بدأت محاولة الانعكاف على الاضراب العام . فطوال الأسبوع الماضي ، شهدت البلاد موجة صرف واسعة ضد العمال الذين رفضوا العمل يوم ٢٨ اب مع شبه إجماع على رفض دفع الأجور ليوم الاضراب . وقد تكرر هذا الموقف رسميا في البيان الذي أصدرته جمعية الصناعيين (في ٧ أيلول الجاري) تعتبر فيه أن الاضراب غير شرعي (مع أن السلطة والسيوزاء والتجار والأجهزة الرسمية كلها أجمعت على أنه « من حق » العمال) ويرفض « مكافأة الذين سبوا في خض الإلتاح يوما كاملا بدفع أجور لم تستحق لهم » !

أن بدأت معركة دفع أجور يوم الاضراب العام ، كما بدأت معركة فرض دفع زودة الخمسة في المئة ورفع الحد الأدنى . وهي زودة لم يصدر عن جمعية الصناعيين أي اعتراف رسمي بها أو أي إعلان ببدئي عن الاستعداد لتفسيخها . ولقد عودنا أرباب العمل الصناعيين كم هو غادح لمن نيل الزودات الوهنية التي تقرها السلطة رسميا ، وهي زودات لا تسمح حتى بتوقف تدهور المستوى المعيشي للعمال !

التجار وكبار المستوردين يحلون قضية الغلاء على حساب الصناعيين . والصناعيون يحلون لعب الاضاي للعمال . هذه هي المعادلة البسيطة التي تبينها مجريات الأمور في الأسبوع الماضي . وفي الوقت الذي يتهاجر فيه الطبقة العاملة لتنفيذ قرارها بالاضراب العام المتوخ ، مواصلة الاحتجاج على الغلاء والمطالبة بتنفيذ مطالب الاتحاد العمالي العام ، يواجهها أرباب العمل سلفا بمعركة أولية هي معركة الدفاع عن حق الاضراب (منع صرف العمال المضربين) وقضى أجور يوم الاضراب ، ونيل الحد الأدنى الجديد (٢٥ ليرة) وزودة غلاء المعيشة (مبالغة). وليس هذا وحسب . وإنما اجابست السلطة صراحة على مطالب الاتحاد العمالي العام خلال الأسبوع الأخير . صادق المجلس النيابي على مشروع تجديد قانون الإيجارات، منحيا المطالبة الجماهيرية الواسعة بخفض الإيجارات بنسبة ٢٥ بالمئة والتشديد بالنسبة لمواصفات البناء الفخم وتخصيص قسم من أموال صندوق الضمان للأسكان الشعبي الرخيص . مشاريع « الأسواق الشعبية » وضعت على الرف في اجتماعات مجلس الوزراء الأخيرة . بكلام آخر ، نزعته السلطة حتى من يد البيين التقاي كل الحجج الداعية إلى تأجيل الاضراب العام المتوخ على أمل تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام ! هذا ، بالإضافة إلى قرب انتخابات رئاسة الاتحاد العمالي العام ، هو السبب الفعلي وراء إعادة تبني المجلس التنفيذي لقرار مجلس التدوين بالتخضير للاضراب العام المتوخ في ٢٨ أيلول .

في التهمة لهذا الاضراب ، يبرز عدد من القضايا والمهام يأتي في طليعتها ما يلي : أولا : كشف الاضراب عن الهوة بين جماهير العمال من جهة وبين التركة التقايت الراعية التي يسيطر عليها البيين المعيل لأرباب العمل والسلطة من جهة ثانية . والنضال من أجل فرض تنفيذ الاضراب العام يجب أن يتلزم مع بناء معارضة عمالية،

داخل النقابات ، توسع قاعدتها وتناضل من أجل حركة نقابية جماهيرية ديمقراطية موحدة تركيزها عمال الصناعة والأرض تقودها قيادة عمالية تقدمية . هذا شرط حاسم من شروط تحويل الحركة النقابية إلى سلاح بيد العمال بدل أن تكون سلفا ضدهم . ويحتل النضال من أجل هيكلية نقابية جديدة مركزا هاما بين مهام بناء حركة نقابية جماهيرية وديمقراطية موحدة . خاصة لما ظهر خلال الاضراب العام من مواقع راسخة للسلطة وأرباب العمل استخدموها لمحاولة تضييع الاضراب أو كسره . ومن هذه المواقع كون النقابات الحالية تفتت وحدة العمال (نقابة خاصة لعمال غندور مثلا)

ثانيا : في ظل سيطرة البيين النقابي ، تصاغ مطالب الاتحاد العمالي العام ليس فقط من منظار الشرعية المسيطرة حاليا على العمل النقابي (مستخدمو التجارة والخدمات) وإنما تصاغ هذه المطالب أيضا من منظور قاتلة واستعداد الدولة لتفسيخها . أن تنمية معارضة عمالية قاعدة - يجب أن يشارك فيها جميع الديمقراطيون واليساريين - ملتزمين مع صياغة برنامج يلبى حاجات الطبقة العاملة إلى منع تدهور أوضاعها المعيشية . وعلى رأس مثل هذا البرنامج تأتي المطالب التالية : تحقيق احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية ، اعتماد الغاء للصرف الكفي . هذان هما المطلبان

العمليان اللذان يسمحان بالموازنة الدائمين ارتفاع الأسعار وبين ارتفاع الأجور . وبدونها ، تبقى أي زودة عرضة للإنتحال غورا في خضم ارتفاع الأسعار الجنوني . ثالثا : إذا كان الاضراب العام المتوخ يشكل سلفا فعالا بيد جماهير الشفيلة والكسبة والغلات الواسعة من الطبقة الوسطى الدنيا ، فإن نجاحه مرهون لا بعدد حد بها يرافقه من تحركات في أوساط الباعة الصغار والعرضيين والمزارعين والمال الزراعيين . فإن هذه التحركات هي شرط تحول إلى « أضراب عام » فعلي ، في بلد لا تشكل الطبقة العاملة أكثرية سكانه السابعة.

تشكل الطبقة العاملة كاتبة المعيشة. أيضا تهية كافة أشكال الإمبريالية والشلل للنقابات الاقتصادية في كافة المرافق . رابعا : تبين ، من خلال تنفيذ الاضراب العام الماضي ومطالبة الاحتزاب ، ضيق رقعة الجماهير التي انتقلت من مرحلة النضر إلى مرحلة التفسير العلني عن الانعجاج بواسطة أشكال قد تكون تقليدية كالتظاهر والتسعين مثلا . فقد لقت تظاهرات الإضراب قبل الاضراب وخلالها وبعد ، الكثير من التجارب والحاس . لكنها لقت نسبة ضئيلة من المشاركة . ومرد ذلك ، بالدرجة الأولى، تدني مستوى التعبئة والتعبية ، والاعتماد الكسول على أشكال احتجاج فاعلها لدى أوساط جماهيرية واسعة (كالعرضة مثلا) . أن توسيع وتعميم وتكثيف الحريش والدعاية والتعبية ، وإشراك غلات جماهيرية متزايدة فيها ، ليس كفيلا بانجاح الاضراب العمالي العام وحسب ، وإنما كحل سدونه إلى اضراب عام من قبل المعينين لا بالنسبة عنهم .

السلطة تكافح الغلاء بالبلجان المشتركة مع الاحتكاريين ، وتحارب إسرائيل بتوجيه الرصاص ضد الوطنيين . أن الاستعداد للتصدي لجولة ثانية ضد المقاومة والحركة الوطنية والتضحية بترافق مع الاستعداد لتنفيذ الاضراب العام المتوخ . والمهمة الأولى تتفدى من الثانية ، والعكس بالعكس . أن الدفاع عن المقاومة يكون بتوسيع رقعة الجماهير المنفكة عن النظام وعن قضية أزاله . وشرعية الحركة الوطنية والديمقراطية ، لا تكتمل إلا بالاعتماد على القوى الشعبية والاجتماعية والمعارضة العمالية،

من أجلها .

الحرة صمحه

مشروع الضمان الاجتماعي والصحي للعمال الزراعيين

يحرم العمال الفلسطينيين والسوريين والمحاصيين ويُفسح المجال واسعاً أمام تحابل أرباب العمل

(لا زلنا نكلم عن لبنان !!)

■ قررت الدولة تزويد ضمان عمال الريف وزلاحيه ومزارعيه الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو نفس المؤسسة التي تقوم بضمان عمال المدينة . لذا فاجريسة ضمان عمال المدينة في ظل هكذا سلطة وهكذا مؤسسة سوف تكون معينا لنا على معرفة كافة مشاكل وتغرات الضمان ، وهو أمر سنعود اليه لاحقا .

يحدد المشروع الفئات الريفية التي يعنى بها على الشكل التالي :

١ - عمال زراعيون دائميون وهم الذين يعملون في مؤسسة تعمل على مدار السنة (٢٥٠ يوم عمل) او الذين يقضون اجورا شهرية . ويبلغ عدد اللبنانيين منهم حوالي ٩٠٠ الف عامل .

ب - عمال زراعيون موسميون وظرفيون . وقد حدد المشروع ان المقصود بهم اولئك الاجورا او محاصيل قليلة تكاد لا تكفي لسد الرق ، وكثيرا ما يعرضون نتيجة الجهد الكبير والعبء الذي يبذلونه لساعات طويلة تحت الشمس المحرقة او في عز الصقيع الكبير والظلم الذي يبذلونه لساعات طويلة ونتيجة لحرمان قراهم من المياه النظيفة والمرافق والطرق المعبدة ولسوء التغذية والذي يعانون منه جميعا ، وليس ادل على ذلك من نسبة الوفيات المرتفعة بشكل مذهل في اوساط الاطفال . هذا بينما تذهب التراتو الطائلة التي يتنجون الى جيوب القطاعيين الراسياليين اصحاب المشاريع والسماصرة في سوق الخضار والمرايين والمصارف وتجار المواد الزراعية والمصدريين ...

ج - اللاكون الصغار الذين يعملون في ملكياتهم (٢٠ الف) والخاصصون (٥٠ الف) ، والمساعدون العائليين (الاولاد والقرىساء الذين لا يتقاضون اجورا نقدية او عينية ٢٥ الف) .

د - المعوزون في الريف ، اي الارامل وذوي العاهات والشيوخ .

وينص المشروع على مباشرة تطبيق الضمان الاجتماعي والصحي بكافة فروع (ضمان مرض وامومة ، تعويض عاقلة ، نهاية الخدمة) على الفئة الاولى (حوالي التسعة الاف في المزارع والبداجين والمشاريع) نسي شباط ١٩٧٤ . وهو سيعبر المؤسسات التي تستخدم عمالا زراعيين دائميين كالمؤسسات الصناعية والتجارية تلبا من حيث الانتساب ودفع الاشتراكات عن مستخدميهي الدائمين . اما بالنسبة لسائر الفئات المحددة فان المشروع لا يمين فترات وتواريخ محددة من أجل تنفيذ ضمانهم (بخلاف ما اشارت اليه الخدبة) على الفئة الاولى (حوالي التسعة الاف في المزارع والبداجين والمشاريع) نسي شباط ١٩٧٤ . وهو سيعبر المؤسسات التي تستخدم عمالا زراعيين دائميين كالمؤسسات الصناعية والتجارية تلبا من حيث الانتساب ودفع الاشتراكات عن مستخدميهي الدائمين . اما بالنسبة لسائر الفئات المحددة فان المشروع لا يمين فترات وتواريخ محددة من أجل تنفيذ ضمانهم (بخلاف ما اشارت اليه الخدبة) على الفئة الاولى (حوالي التسعة الاف في المزارع والبداجين والمشاريع) نسي شباط ١٩٧٤ . وهو سيعبر المؤسسات التي تستخدم عمالا زراعيين دائميين كالمؤسسات الصناعية والتجارية تلبا من حيث الانتساب ودفع الاشتراكات عن مستخدميهي الدائمين .

في القسم الثاني من المشروع دراسات لانشاء المراكز الصحية الاجتماعية في الحزام الحدودي ، التي ستقوى تقديم العناية الصحية والطبية : والمراكز الصحية الاجتماعية على نوعين : ١ - قروية : في التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها في دائرة قطرها ١٠ كلم على

١٠ الاف نسمة . ٢ - رئيسية : في كل قضاء .

اما عن تجهيزهم فقد حدد المشروع ان المركز القروي يحتوي على طبيب صحة عامة واحد ، وممرضة او قابلة قانونية واحدة وثلاثة موظفين اداريين .

اما المركز الرئيسي فيضم طبيب صحة ، طبيب اطفال ، صيدليا ، محل مختبر ، ممرضة وقابلة وطبيب اسنان فسي مرحلة لاحقة وعددا من الاطباء الاختصاصيين الذين يحضرون في اوقات محددة اسبوعيا . هذا عدا عن الموظفين الاداريين ، وهو يقدم كل الخدمات الصحية عدا الاستشفاء، حيث يحول المصاب المحتاج لراحة او علاج طويل الى احدى المستشفيات المتعاقدة مع الدولة .

وقد حدد المشروع حضورا مختلفا للاطباء الدائمين . سيمسوا الاطباء (اطباء التوليد والامراض النسائية، اطباء الامراض الجلدية ، العيون ، الان ، الصدر ، الفاسل) الى جزئيا .

التحليل من قبل رب العمل

اما عن كيفية الاشتراك :

— فيالنسبة للعمال الدائمين يتقدم رب العمل بالتصريح عنهم ويدفع اشتراكه مباشرة على اساس عدد العمال . والا يتقدم العمال انفسهم بالتصريح عن انفسهم ويجري التحقيق مع رب العمل المتقاسم عن الاعلان ويلزم بالتصريح عن عماله .

— وبالنسبة للعمال الموسمين والمؤقتين : يتقدم رب العمل من المركز الصحي الاجتماعي حيث يشتري كمية من الطوابع تسجل فسي اضهارته ويقوم هو بلفسها على بطاقة كل عامل يعمل عنده يوميا . واذا لم يفعل رب العمل ذلك فيجري التحقيق معه وتقدر قيمة اشتراكاته على اساس حجم الحيازة .

كذلك يصرح الاجبر عن نفسه في المركز الصحي الاجتماعي ويعطى بطاقة انتسابيقوم رب العمل بلفس الطابع عن كل يوم عمل على بطاقة العامل وتسحب الصفحة المخصصة لكل شهر من بطاقته وترسل الى المركز . ولم يحدد المشروع قيمة الطابع بعد وهو ترك حسم قيمة اشتراك العامل الى رب العمل الذي يقطعها من اجرةه !

— اما بالنسبة لانتساب سائر الفئات المحددة سابقا ، فانهم يقدمون بطاقات انتساب من المراكز الصحية الاجتماعية فيجسجلون ويعطون بطاقة ويدين لهم المركز الذي يتبعون اليه ، يقوم الجميع ما عدا المعوزين بدفع رسم مقطوع عن كل سنة اشهر .

في القسم الثاني من المشروع دراسات لانشاء المراكز الصحية الاجتماعية في الحزام الحدودي ، التي ستقوى تقديم العناية الصحية والطبية : والمراكز الصحية الاجتماعية على نوعين : ١ - قروية : في التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها في دائرة قطرها ١٠ كلم على



لهم تلك لاتفه الاسباب) او انهم يقومون باقطاع قيمة ما دفعوه للصندوق من اجرة العامل او يجمعونه يعمل ساعات اطول وهم كذلك يقومون عادة برشوة الاطباء حتى لا يسلموا العمال تقارير طبية تلزم رب العمل بدفع اجورهم وهم في حالة المرض فيبقيهم الى اخر النحايات والتهديدات والاساليب التي لا تزال تستعمل من قبل الراسياليين ليؤخروا على جيوبهم بشع ليرات طالما العامل المريض او المصب يصرح ببساطة ويؤتي باخر في عز شبابه وكامل قوته ليعمل مكانه حتى يستنفذ وهكذا .

ان نفس المخاطر مضاعفة ستبرز عند المباشرة بالتطبيق على العمال الزراعيين الدائمين . سيمسوا اصحاب المشاريع والحادجين الى رفض التصريح عنهم وسيددون كل من يلجا منهم للتصريح عن نفسه بالصراف من الخدمة وهم سيسعون لتخفيض الاجور الفعلية التي يتقاضاها العمال (وهي بالطبع متمند) .

كذلك يترك المشروع لرب العمل امر حسم قيمة اشتراك العامل من اجرةه وفي هذا تسليط لرب العمل على اجور العمال وعلى ظروف عملهم . (ساعات عمل اطول ، استخدام غير الحد الأدنى للاجور ٢٢٥ لل المسجل على بطاقاتهم) وسيسعون لتشديد الخناق على ظروف عملهم . (ساعات عمل اطول ، استخدام متمند) .

كذلك يترك المشروع لرب العمل امر حسم قيمة اشتراك العامل من اجرةه وفي هذا تسليط لرب العمل على اجور العمال وعلى ظروف عملهم . (ساعات عمل اطول ، استخدام غير الحد الأدنى للاجور ٢٢٥ لل المسجل على بطاقاتهم) وسيسعون لتشديد الخناق على ظروف عملهم . (ساعات عمل اطول ، استخدام متمند) .

٢ - يبي المشروع عددا من النقاط الهامة دون بحث وتحدد : اولا - شروط استفادة العمال المؤقتين والموسمين - وهي شروط سيمسوا اصحاب المزارع والمشاريع الى جعلها اصعب ما يمكن وسيضفون على الضمان من اجل ذلك بكل نودهم في الدولة .

ثانيا - نواريح تنفيذ سائر مراحل الضمان بعد ضمان الدائمين في شباط المقبل .

— الحزام الصحي الاجتماعي . الحدودي . المراكز الصحية الاجتماعية في كل

الريف . العمال المؤقتون . المزارعون والخاصصون والمساعدون

العائليين . المعوزون . ان اصحاب المشاريع والمزارع والقطاعيين سيسعون لتأخير هذه التواريخ حتى لو حددت كيف بلا تحديد ؟

ثالثا - لم يحدد المشروع قيمة الطابع ولم يحدد قيمة ونسبة مساهمة العمال فسي تكاليف ضمانهم .

٣ - يتقدم الضمان بالمشروع بحدز شديد

الريف - ان عدم شمولهم بالضمان سيعني لجوء ارباب العمل الى تشغيلهم مكان العمال اللبنانيين او تخيير هؤلاء بالتخلي عن الضمان . أي انه يضرب كل امكانيات تطبيق الضمان في الريف . ولا حل لهذه القضية الا منع رب العمل تجزئة وتفرقة العمال الزراعيين بخضوعهم جميعا لنفس الشروط .

٦ - المشروع يفرض ان العمال المؤقتين والمزارعين والخاصصين والمساعدين العائليين لن يستفيدوا من كافة تقديرات الضمان فالاولون محرومون من نهاية الخدمة والاخرون محرومون من التعميمات العائلية ونهاية الخدمة . وفي هذا ابقاء على اوضاعهم الاجتماعية البائسة العالية .

٧ - اخيرا وفي تحديده لحضور الاطباء الاختصاصيين يناسى المشروع وجود الاوبئة والامراض المنتشرة في الريف . فالامراض الجلدية مثلا منتشرة بشكل يتطلب تجنيد فرق صحية لمواجهة ذلك امراض الرمد والتهابات الان عند الاطفال خصوصا ...

كذلك يتجاهل المشروع وجود الامراض المعوية وبمختلف اشكالها - لا يتكلم المشروع عن دور المراكز الصحية الاجتماعية في التوجيه والإرشاد واقامة فرق مكافحة هكذا امراض منتشرة ولا يتكلم عن دور هذه المراكز في تقديم الارشادات العامة حول النظافة والعناية

بالاطفال والحامل . وهو لا يشير الى امراض الحيوانات التي تعيش مع الريفيين

ولا يفرض الحاجة لانشاء مراكز بيطرية ملحقه بالمراكز الصحية الاجتماعية . وهو لا يشير الى حالات سوء التغذية خصوصا بين الاطفال غلا يقترح مشاريع لمواجهة ذلك مثل توزيع الحليب والمواد الرئيسية للغذاء باسعار مخفضة وشبه مجانية .. واخيرا فانه لا يشير الى امراض النباتات وطرق معالجتها مع ان هذه المراكز بإمكانها ان تتحول الى مراكز ارشاد بيطري وزراعي بسهولة .

شمول الضمان لكافة الفئات الريفية هو الشعار الاول المطلوب

ان كل ذلك يجعلنا نستخلص شعارات اولية لا بد من النضال من اجلها لاستفادة العمال الزراعيين والمزارعين من الضمان : — تطبيق كافة فروع الضمان على كافة الفئات الريفية افرع نهاية الخدمة ، فرع التعميمات العائلية (

— شمول كافة العمال الزراعيين بالضمان ومسؤولهم في الاستفادة من تقديراته وفي شروط الانتساب (العمال السوريسون والفلسطينيون) .

— اغفاء العمال من دفع اية حصة ومنع رب العمل من اقطاع مساهمة من العمال في الضمان بل اعتبار ان الـ ٣٠ بالمئة التي يدفعها عند تطبيعه هي حصته .

— شمول كافة المناطق الريفية غسورا بالمراكز الصحية الاجتماعية .

— دفع اصحاب الاراضي لاشتراكاتهم عن الخاصصين الذين يعملون عندهم . كذلك بالنسبة للمساعدين العائليين .

— توسيع المراكز لتصبح مراكز مكافحة امراض شائعة واوبئة ومراكز مكافحة لسوء التغذية ومراكز علاج بيطري وارشاد زراعي .

— المباشرة السريعة بضمان كافة العمال الزراعيين في الريف والانتقال الى ضمان كل الريفيين ومعالجتهم في المراكز الصحية الاجتماعية .

— انشاء مستشفيات تابعة للضمان لتأمين الجراحات والعلاجات الطويلة بسهولة لكافة المضمونين .

— ان ٦٥ بالمئة من العاملين بالزراعة في لبنان (من اللبنانيين) يمانون من الفقر المدقع اي ان اكثر من ١١١ الف عائلة في الريف من اصل ١٧٠ الف عائلة تعمل في الزراعة يمانون من الجوع والمرض والموز .

لا بد من النضال من اجل نقابة ديمقراطية للعمال الزراعيين

ان المشروع المقدم لضمان العمال الزراعيين

ثم سائر الزراعيين قد جاء يدعي انه سيضع حدا للهجرة والبطالة وسيؤدي الى تطوير الزراعة وتشجيع اللبنانيين على العمل فيها . لا شك ان المشروع ذو نتائج ايجابية عديدة . فهو يرفع من مستوى حياة العمال الزراعيين وسكان الريف عامة ويسد جزءا من كارثة يعيشها الريف يوميا وهي تسري حالة سكانه الصحية بشكل مذل وعدم قدرتهم على علاج انفسهم .

ولكن المشروع سيكون عرضة للتلاعب . والتلاعب به كما رأينا في محاولة ارباب العمل من اصحاب مشاريع واقطاعين التلصص منه . وفي مواجهة هذا الوضع نبرز من جديد اهمية حصول العمال الزراعيين على النقابة الديمقراطية التي وحدها ستكون قادرة على تأمين الرقابة والاشراف وعلى منع رب العمل من التهرب من تسجيل عماله وعلى الوصوف بوجه الصرف الكيفي والتهديد بالصره !

ممال الذين سيسجلون . كذلك النقابة الديمقراطية للعمال الزراعيين وحدها القادرة بتنظيمها العمال وتوطينها لهم

وقيادة نضالهم الموحد ، قادرة على تطوير الضمان الاجتماعي والصحي بحيث تتحقق كافة النقاط التي عندناها من قبل .

ان النقابة الديمقراطية للعمال الزراعيين ستكون سلاح العمال ومرجعهم ومحايدهم انها الضمانة الوحيدة لعدم خسارة غوانسند الضمان وللقدرة على تطوير تقديراته . وعلى طريق النقابة عقد العمال الزراعيين مؤتمرهم الاول وعلى طريقها ومن اجل تحقيقها يجري بناء لجان القرى والمشاريع والخيبات التي يجب ان تضم كافة العمال الزراعيين ،

فكلما وسع البناء وكلما توسع ، كلما اصبح امسنا !

كذلك تبرز الحاجة ، مع تطبيق الضمان على العمال الزراعيين ، الى تشريع يحدد ساعات عملهم والحد الأدنى لاجورهم وينظم عملية ايام عملهم وتعطيلهم وحالات صرفهم . ان الافتقار لتشريع هكذا سوف يسمح لارباب العمل بتفريع المشروع من ضماينه الاجابية، وتحويله الى مجال جديد لاستغلال العمال الزراعيين بتشغيلهم اكثر وبخفيض اجورهم وبصرفهم بلا رقابة .

رغم كل ايجابيات المشروع فان نغراته ونواقصه تبقى بارزة وواضحة ، خصوصا اذا ما حاكناها على اساس ما يدعي انه جاء ليقوم به . فهو يدعي انه جاء لتفخيم العمال الزراعيين من المرض وتطوير الزراعة وترغيب الشفعية بها وبالتالي محاربة البطالة والهجرة . ان هذه الاهداف لن تتحقق الا

بسلطة وطنية ديمقراطية يقوده العمال متحالفين مع الفلاحين وسائر الشفعية والكادحين من اجل تأمين

الطب الكامل والمجاني لكل السكان دون اية تكاليف ودون اية شكليات ومعاملات وشروط .

— هذه السلطة ستقوم بمصادرة الملكيات الاتطاعية واعادتها الى اصحابها الحقيقيين ، الى تعاونيات

العمال والفلاحين وسوف تؤمن المواد الاولية الزراعية بأسعار زهيدة وسوف تقوم بتصريف الانتاج المخطط له على اساس مدروس

بحيث يلبي حاجات البلاد الداخلية أولا ، وسوف تؤمن الات والامداد الزراعية الحديثة التي تسمح بالعمل

بسرعة اكبر وبالاتاج اكثر ودون تعب كبير وسوف توظف الارباح الطائلة التي تذهب حاليا هدرا الى جيوب السماسرة والاقطاعيين

والتجار في بناء المساكن الشعبية الصحية والنظيفة وفي تأمين العلم للجميع وفي ايجاد مدارس تقنية

زراعية وفي ائارة كل المنازل وتوصيل المياه اليها وتجهيزها بكل التجهيزات الصحية . عندئذ تلتف هواجس الجوع والمرض والتشرد والجهل

السيطرة على تفكير اهالي الريف في لبنان .

المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي واليمين البورجوازي الصغير

- ٣ -

طريقان للنضال من أجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

طرد الاحتلال مهمة راهنة لتكظيم النهوض الجماهيري

ان تحليلنا (في العدد الماضي من « الحرية ») لطبيعة التغيرات المكتمة والمتوقعة . في ميزان القوى خلال المرحلة الثورية الراهنة ، يؤكد خطأ الافتراض بأن مهمة طرد الاحتلال الاسرائيلي من المناطق المحتلة (عام ١٩٦٧) ليست ممكنة الا في حالة انهيار اسرائيلي كامل يمكن بدوره غورا من ازالة الكيان الاسرائيلي وتحرير الارض المحتلة (عام ٤٨) . لقد اكدنا في العدد الماضي ان هذا الافتراض الخاطيء يمكن في اساسه مجمل الاخطاء الصبغانية في لغيتها . والاستسلامية في نتائجها العملية . التي يقع فيها السادة انصار التطرف اللغضي البورجوازي الصغير . ولقد كان علينا . في هذا العدد . ان نبرهن على صحة هذا التأكيد كمدخل لتحديد مهمتنا النضالية الراهنة في المناطق المحتلة وشرق الاردن . ولكن منذ ذلك الحين ، انعم علينا الاخوة انصار التطرف اللغضي بسلسلة من التوضيحات المفيدة لوجهة نظرهم ، تضمنها مقالان نشرتهما مجلة « الهدف » (٢٠) في معرض « النقد لمقابلة الرفيق نايف حواتية مع جريدة « النهار » . وبترتيب علينا ان نشكر « الهدف » على هذه التوضيحات التي اعفينا من مشقة الاستنتاج وتحليل النصوص . فلقد شاعت ما كنا نريد البرهنة عليه في حروف واضحة محددة النقاط . مطبوعة باللون الاسود على ورق ابيض سقيط (٢١) الا ان هذا سيدفعنا بدوره الى تغيير جزئي لخطوط هذا الفصل . بحيث نؤجل مناقشتنا التفصيلية للمهمات الراهنة في الاردن والمناطق المحتلة الى الحلقة القادمة . ونخصص هذه الحلقة لمزيد من التوضيح للنقطة التي انتهينا اليها في العدد الماضي .

نستشهد « الهدف » بفتباس طويل من تصريح الرفيق نايف حواتية يقول فيه : « ان نضالنا في هذه المرحلة على درب التحرير لكامل الراب الوطني (الذي هو عملية تاريخية طويلة المدى) ... يستهدف تشديد الصراع داخل الاراضي المحتلة وخارجها من اجل طرد الاحتلال واقرار حق تقرير المصير لتسليما وسيادته الوطنية على اراضيها المحررة . وهذه عملية نضالية شاقة وطويلة نسبيا ولن تتم الا بنهوض وطني عارم ومنظم لشعبنا .. وفي ظل هزيمة عسكرية تلحق

باسرائيل ... » تعقب « الهدف » تعليقاً على هذا النص بقولها : « وبعد ذلك يؤكد السيد حواتية مرة اخرى ان هذه المهمات هي مهمات مرحلة مباشرة!! (علامات التعجب «للهدف») » الهدف الاسئلة التالية : « ١ - السؤال المباشر الذي يطرحه هذا الكلام هو : هل هذه المهمات مباشرة وراهنة ام هي مهمات استراتيجية ؟ ٢ - ثم ما هو الفارق بين طرد الاحتلال ... وبين التحرير لكامل التراب الوطني ، ٣ - الا يعني ذلك ان السيد حواتية يريد القول ان بالامكان في هذه المرحلة تحرير جزء من ارض وطننا ؟ » يا للذكاء الخارق ! هل كانت « الهدف » بحاجة الى كل هذه الاسئلة وعطيات الاستفهام المطبق لتكتشف ان الرفيق حواتية « يريد القول » انه بالامكان في هذه المرحلة تحرير جزء من وطننا دون ان يؤدي لذلك ، بالضرورة وعلى الفور وفي هذه المرحلة ، الى تحرير الجزء الاخر ؟ ان الرفيق حواتية لا « يريد » القول بذلك تحسب ، انه يقوله فصلا ، بوضوح وبساطة ! بعد ان اضاءت

« الهدف » اسئلتها الثلاثة عينا في محاولة اثبات ما ليس بحاجة الى الاثبات ، فلتتابع سائر الاسئلة التي تطرحها « الهدف » في محاولة « البرهنة » على خطأ موقفنا : « وكيف يكون ذلك (يعني : تحرير جزء من وطننا) ممكنا في هذه المرحلة واين يصعب شرط توفر النهوض الوطني العارم والمنظم لشعبنا وتوفر هزيمة عسكرية لاسرائيل ... » وإذا كان هذا الشرط غالبا في المرحلة الراهنة ، وهو هكذا فعلا ، فكيف يكون طرد الاحتلال مهمة مباشرة وراهنة ؟ »

ما هي « المرحلة الراهنة » ؟

انه لبرهان « ساحق » وايم الحق ! ولكنه لا يثبت سوى شغف اصحابه بالتحايل اللغضي والتلاعب بمعاني الكلمات واستخدام التعبير الواحد بمعنيين مختلفين . تلك هي اللعبة المفضلة ، وذلك هو البرهان الوحيد كما يبدو ، لفرضان الجملة الثورية . ذلك ان « البرحلة الراهنة » التي نتحدث عنها هي « الهدف » في الشق الاول من تساؤلها الاخير ، هي غير « المرحلة الراهنة » التي تشير اليها في الشق الاخير من التساؤل نفسه .

ففي الحالة الاخيرة لا يعني تعبير « المرحلة الراهنة » سوى الظرف الراهن ، الوضع القائم الآن ، في هذه اللحظة وفي الفترة القريبة القادمة . وبديهي ان شرط النهوض الوطني العارم والهزيمة العسكرية للمعدوم لا يتوفر في الظرف الراهن . ولذلك يقول « الهدف » في المرحلة الراهنة « كما تستخيه ولكن تعبير « المرحلة الراهنة » كما تستخيه « الهدف » في الشق الاول من تساؤلها ، وكما يرد في تصريحات نايف حواتية ، لا يدل فقط على الظرف القائم الآن . انه يدل على مرحلة انتقالية كاملة من مراحل نضالنا الثوري تمتد من الآن وحتى سنوات طويلة قادمة . مرحلة سيكون من ابرز مخططاتها تحرير الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني ، في المناطق المحتلة وشرق الاردن من الهيمنة المباشرة للاحتلال الاسرائيلي ونظام الملك حسين ، وتوفير الشروط الموضوعية ، بالتالي ، التي تسمح بتعبئة طاقاتها فعلا للارتقاء الى مرحلة ارقى من النضال ضد الكيان الاستيطاني الصهيوني ومن اجل فلسطين ديمقراطية موحدة . خلال هذه المرحلة فان المحور المركزي للنضال الجماهيري الفلسطينية ، وليس فقط الغدائين الفلسطينيين ، سوف ينحصر حول مهمات طرد الاحتلال وانتزاع حق الشعب في تقرير المصير في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومهمات انتزاع

المباشرة واسس واشكال التعبئة الجماهيرية التي تضمن نجاح هذا « السعي » ، بمعنى ان المطلوب ان نحدد كيف ومن أي الداخل وعلى أي محور رئيسي يمكن لنضالنا ضد النظام الرجعي ان يخترق جبهته ويؤدي الى اسقاطه فعلا . فلقد « سعينا » من اجل هذه المهمة في الماضي الى حد تقديم عشرين الفا من الشهداء في ظريف ايام عشرة معدودات . ولكن سعينا لم يؤد الا الى الاستشهاد لائنا ، جيبا ، لم تكن قد اكتشفنا بعد معالم الطريق الصحيح للموس لتغيير نسبة القوى بيننا وبين النظام بما يسمح بانسقاطه .

لن نتوسع هنا ايضا في شرح خطأ وعدم كفاية التوجه الى اسقاط النظام انطلاقا فقط من الرغبة المحضة في « صيرورة الاردن قاعدة ثورية للنضال الفلسطيني » ، وخطأ عدم كفاية الخطة النضالية التي تجعل من هذه الرغبة اساسا رئيسيا للتعبئة الجماهيرية ضد النظام ، (٢٢) ونهل المصالح المباشرة ، الوطنية والطبقية لجماهير الشعبين في شرق الاردن ، كما نهل المداخل الضرورية لتجريد النظام من فعاليتها وقدرته على تاديبه وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجة الامبريالية في المنطقة ، وظيفه صادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ذلك التجريد الهاشمي والتي تدفع باغالي تلقائيا الى مصالح يومية مع سياسة الاحتلال والنظام الفلسطينييين ، حركة المقاومة الفلسطينية التي هي طبيعة هذا الشعب سوف تصنع نضالنا في هذه المهمات . وان الغدائين الفلسطينيين ، حركة المقاومة الفلسطينية التي هي طبيعة هذا الشعب سوف تصنع نضالنا في هذه المهمات . واما من الاستشهاد ، كما يقترح فرسان الجملة الثورية ، عن التعامل معها بجهة ان مهمتها المباشرة والوحيدة هي « الكفاح المسلح من اجل التحرير الكامل » .

البرنامج المرحلي واسقاط النظام !

هذا هو جوهر الخلاف الذي تتفاده « الهدف » بتحايلها المروج على كلمات « المرحلة الراهنة » و « المهمات المرحلية المباشرة » . وكما حصل لمثل « ونا » هي تلاعبها بتعابير « الحلول المرحلية والبدائل الوسيطة » كذلك يحصل مع « الهدف » . فهي بعد ان تنتهي من افعال الناقد في الهجوم في حديث نايف حواتية بهذا التحايل اللغضي ، و « تبرهن » بذلك على ان طرد الاحتلال (من مناطق ٦٧) ليس مهمة مرحلية راهنة لان شروط انتاجها « غائبة » في الوضع القائم الآن ، تنتقل الى تحديد مهماتها المرحلية الخاصة على مزاجها الخاص . ما هي هذه المهمات المرحلية الراهنة التي تحددها « الهدف » (في القسم الثاني من مقالها اياه) من بين سبع مهمات تدور كلها حول تصعيد النضال ، وتصعيد النضال ، وزيادة التفاعل والتدخل ، وتطوير وتوطيد علاقات التحالف ، والتفويضات ، (٢٢) يتضمن برنامج « الهدف » المرحلي المباشرة واحدة تالية لها علاقة ملموسة بمهمة سياسية ملموسة ، لها علاقة ما بنضال الجماهير اليومي : « السعي مع الحركة الوطنية الاردنية لاسقاط النظام الاردني الرجعي العميل واقامة نظم وطني ديمقراطي يمكن الاردن من الصيرورة قاعدة ثورية للنضال الفلسطيني » .

لن نتوسع هنا الآن في توضيح حقيقة ان « السعي » لوحده ليس كافيا لانجاز هذه المهمة المرحلية ، وانما المطلوب بالضبط تحديد طريق « السعي » ، برنامج العمل الذي ينظم هذا « السعي » ، المهمات

مكان لاحق من هذا الفصل . الا ان ما يهنا هنا بشكل مباشر هو ان نتساءل : اذا كان صحيحا القول بان النضال من اجل طرد الاحتلال (من المناطق التي استولى عليها عام ٦٧) ليس مهمة مرحلية مباشرة لان شروط انتاجها غائبة في الظرف القائم الآن ، فكيف يمكن بالاحرى القول بان « السعي لاسقاط النظام الاردني الرجعي العميل » هو مهمة مرحلية ومباشرة هل تتوفر شروط « اسقاط النظام الرجعي الهاشمي » في المرحلة الراهنة بمعناها الضيق ، اي في الظرف القائم الآن ، في ظل نسبة القوى الراهنة ؟ كلا بالطبع . (٢٢) لماذا اذن نرفض « الهدف » اعتبار مهمة « طرد الاحتلال » مهمة مرحلية مباشرة بجهة ان شروط انتاجها لا تتوفر في الظرف الراهن ، بينما تصادق « الهدف » نفسها على اعتبار « اسقاط النظام » مهمة مرحلية مباشرة بالرغم من ادراكها ان شروط انتاجها ليست متوفرة بدورها ، في الظرف الراهن ؟ هذا التناقض الواضح الذي تقع فيه « الهدف » ، هل هو مجرد تناقض منطقي ، ام ان وراءه موقف سياسي ؟

مرحلة الثورة ووحدة الصراع

هل يمكن ان يكون السبب في هذا التناقض ايمان « الهدف » بأن مشمول قانون «المرحلة الثورة» يتوقف عند حدود فلسطين الجغرافية دون ان يفرقها الى الداخل ؟ ان بعض انصار التطرف اللغضي يقولون في مثل هذا

٢٣ - هذه الخطة تتسمج انسحابا كاملا مع النهج الذي يدعو الى اختزال استراتيجية الثورة الفلسطينية الى مجرد التصريح على « استمرار الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل » . جوهر الخطأ هو ذاته فسي الحائين : احوال نضال الجماهير من اجل مصالحها المباشرة ، واعتبار هذا النضال خارجا عن إطار الثورة ، او هامشيا بالنسبة لسياساتها الرئيسية ، واعتبار الهدف النهائي ، وضرة حماية القوى (المؤسست) التي تسعى من اجل انتاجها (توفير القاعدة الآمنة للثورة - المؤسسة) ، اساسا وحيدا للتعبئة الجماهيرية ، والاستهانة بالتالي بضرورة الربط بين الهدف النهائي وبين نضال الجماهير اليومي من اجل مصالحها المباشرة باعتبار هذا النضال الراشد الرئيسي للثورة ، والاساس الرئيسي لتوسيع قاعدة الكفاح المسلح .

٢٤ - اللهم الا اذا كننا لخمود «بالحركة الوطنية الاردنية » ، التي ستسمى معها لاسقاط النظام ، اناس من نوع طما الله غاصب ومحمد رسول الكيلاني الذين قيل ، والعهدة على محرر « الشرارة » ، انهم كانوا وربما لا زالوا ، من اهل عمل قديم ايلول ٧٠ ، وربما ايضا بعد ايلول ٧٠ ، في « السعي » لاسقاط النظام . لا بأس .. حتى هؤلاء لن يستطيعوا اسقاط النظام في ظل نسبة القوى الراهنة . لا التعويل عليهم ليس سوى وهم ، فضلا عن كونه مرفوضا من حيث المبدأ ، فلنستعج لنا « الهدف » بأن نرفض شيئا ما من حيث المبدأ ، فذلك ليس احتكارا لها ولحلفائها .

تصحيح

نشر في عدد مجلة «فلسطين» الأخيرة «نوبة» يؤكد فيه كاتبه ان المآلات التي نشرت في هذه المجلة وتعلق نشرها وثقا حول مقالات «العربية» السابقة نزلت وجهة نظرنا الاعلام الموحدة الفلسطينية والبرنسي تحرير «فلسطين الثورة» ونشيرة «ونا» !! من المؤسف بالنسبة لنا ان يضطر بعض المحررين في هذه الاجهزة الى محاولة اضعاف نوع من «الشرعية» كاتيبها والاساليب غير المشروعة والفكرية التي يتم اللجوء اليها لاثبات وجهة نظرهم»

المطب الإيديولوجي ، ولكن « الهدف » ليست بهذه الدرجة من السذاجة والحمس لله . فذلك انها تؤكد لنا في المقال نفسه ان « المرحلة لا يمكن ان تكون مرحلية جغرافية » ... وبديهي ان مثل هذا القول يعني ، الى جانب ما تحاول ان تستخلصه منه « الهدف » ، انه ليست هناك حدود جغرافية لمعول هذا القانون .

هل يمكن ان يكون ، اذن ، السبب في هذا التناقض ايمان « الهدف » بأن «الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ليس الا حدا من حدود صراع اكبر واشمل بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الامبريالية العالمية بذراعها المحليين : الاسرائيلي الصهيوني والرجعي العربي ، وان هذا الصراع النازل هو صراع موحّد لا يمكن تجزئته ؟ كلا ايضا ! ذلك ان هذا القانون ، الصحيح تماما والذي نوافق عليه بالكامل ، لا يمكن ان يعني عدم امكانية تجزئة الصراع الى مراحل . فاذا كان هو التفسير الذي تعطيه اياه « الهدف » ، فلماذا يسري مغوله اذن فقط على الذراع المحلي الثاني للامبريالية العالمية ، الرجعية العربية ، ولا يسري على ذراعها الاول ، اسرائيل ؟ بمعنى : لماذا يمكن « تجزئة » الصراع ، فيما يتعلق بالرجعية العربية ، الى مهمات مرحلية ، منها مهمة « اسقاط النظام الرجعي الاردني » ، بينما لا يمكن « تجزئة » الصراع ، فيما يتعلق باسرائيل ، الى مهمات مرحلية ، منها مهمة « طرد الاحتلال » ؟ ان هذا التفسير لقانون « وحدة وعدم امكانية تجزئة الصراع » لا يحل التناقض الذي تقع فيه « الهدف » . انه بالعكس بعمقه . ولا نعتقد ان « الهدف » تبلغ من السذاجة الى حد الاخذ بهذا التفسير .

ان السبب في التناقض الذي تقع فيه « الهدف » يكمن في ذلك الحكم المسبق ، ذلك الوهم الخرافي ، القائل باستحالة طرد الاحتلال من مناطق ٦٧ ، بطريقة ثورية ، الا اذا تم الحاق الهزيمة الشاملة باسرائيل بما يمكن غورا من ازالة كيانها . سنثبت بعد قليل ان هذا الوهم ، مثله مثل سائر الخرافات البرجوازية الصغيرة ، بقود في مضامينه السياسية العملية ، بالرغم من تفرقه اللغضي ، وبسبب من تناقضه مع الاكبات الواقعية لتطور النضال الثوري ، بقاء الاحتلال خلال المرحلة الثورية الراهنة ، والاعتقاد بان ذلك سيهيئ القضاء على اسرائيل بشكل « اكثر ثورية » في مرحلة لاحقة ، في زمن ما من المستقبل البعيد .

ان هذا الحكم المسبق يبرز بجلاء في تأكيد « الهدف » على ان « الشروط التي يضعها السيد نايف حواتية من اجل تحقيق مهمات مباشرة وراهنة (طرد الاحتلال) هي ليست اي شيء اخر غير الشروط الكتفية بتحقيق المهمات الاستراتيجية » (التحرير الكامل) ! كلا ... هنا خطئي « الهدف » خطأ مبينا . ذلك ان ثمة مسافة واضحة بين الشروط المطلوبة لتحرير المناطق المحتلة عام ٦٧ ، وبين الشروط المطلوبة لازالة دولة اسرائيل ، بين التغير النسبي في ميزان القوى الذي

يسمح بانجاز مهمة طرد الاحتلال ، وبين التغير الحاسم لميزان القوى الضروري من اجل تحرير الارض المنقصية عام ١٩٤٨ .

التحرير الكامل والثورة العربية

لقد لخصنا في العدد الماضي طبيعة الشروط المطلوبة لادخال احتلال حاسم في نسبة القوى يسمح بانجاز مهمة التحرير الكامل . واكدنا ايضا انه يتضح بالبداهة ان توفير هذه الشروط لا يتوقف على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني ، في الداخل والخارج معا ، حتى اذا تمت تعبئة طاقاته الثورية بالكامل . ذلك ان نسبة القوى الاستراتيجية بين الشعب الفلسطيني واعداة « اسرائيل وملايينها الثلاثة من المستوطنين الشوفيين ، والرجعية الاردنية ، والبريالية العالمية » مختلفة بشكل مطلق لصالح الاعداء ، وان السبيل الوحيد لتعديل هذا الاختلال اطلاق هو الانتصار الحاسم للثورة الوطنية الديمقراطية في عدد من اقطار المشرق العربي على الاقل ، حيث يمكن حينذاك اضعاف مواقع الامبريالية والرجعية وادخال الملايين العربية المنظمة ديمقراطيا ، لتلعب دورا حقيقيا في الصراع ضد اسرائيل مما يقلب نسبة القوى الاستراتيجية لصالح الثورة .

الا ان من الواضح ان ليس من مهمة الشعب الفلسطيني ، ولا حركته الوطنية ، انجاز هذا الانتصار الحاسم للثورة الوطنية الديمقراطية العربية ، وان كان من مهمته تحقيق أقصى المساهمة الممكنة في تسهيل هذا الانتصار . ما الذي يقنيه « تحقيق أقصى المساهمة الممكنة » ؟ ان البعض ، من القوميين البورجوازيين المتطرفين جدا ، يعتقد كما يبدو ان المساهمة التي يمكن ان يقدمها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية في توفير شروط انتصار الثورة العربية لا تتعدى حدود مشاغلة العدو ، وبقاء مسألة الصراع ضد الصهيونية حية في اذهان الجماهير العربية ، واستخدامها بالتالي سلاح فضح وتعريه للانظمة الرجعية والبرجوازية الجديدة التي تخرط بالصلحة القومية وتزعج نحو الاستسلام . ان المهمات التي يعينها هؤلاء السادة للشعب الفلسطيني لا تتجاوز مهمات مشاغلة العدو وانتظار انتصار الثورة العربية حتى يمكن تدبير اسرائيل . والحق ان هذه الخطة الانتظرية ليست خطة نضال ، وانما خطة سلبية وتربط ، ليست خطة تعبئة شاملة لطاقات الشعب الفلسطيني الثورية في إطار الحرب الشعبية ، وانما هي خطة تعبئة للشرائح الهابشية من هذا الشعب للقيام بعمل ارهابي بغرض فيه ان يلعب دور « الصاعق المفجر » للارواح العربية . الا ان هذه الخطة لا يمكن ان تؤدي ، في الواقع العملي ، اكثر من دور التضيق والتعري ولا تستطيع اطلاقا ان تساهم في توفير الشروط المادية لانتصار الثورة العربية ، شروط انتاج التعبئة الجماهيرية الثورية اللازمة من اجل هذا الانتصار . ان « أقصى المساهمة الممكنة » للشعب الفلسطيني تحقق فقط بالتحرير الفعلي ، المادي ، لجماهير هذا الشعب من الاضطهاد الكبدل المسلط عليه بما يمكن من تعبئة طاقاته الثورية كاملة لخدمة العملية الثورية ، وبما بعد من الطاقة العدوانية - التوسعية لاسرائيل (وان كان لا يفيها الغاء كايلا) ، مما يسمح بدوره بنمو اكثر تسارعا لحركة التحرر الوطني العربية . ان الشعب الفلسطيني يمكن ان يحقق مساهمته القصوى في الثورة العربية ، في مرحلتها الثورية الراهنة ، عندما ينتج في طرد الاحتلال الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة (حيث يقيم حوالي نصف الشعب الفلسطيني) ، في انتزاع حقوقه الوطنية والديمقراطية في شرق الاردن (حيث الجزء الاكبر من النضال الفعلي كمدخل لاسقاط النظام الرجعي واقامة نظم وطني ديمقراطي .

كيف يمكن دحر الاحتلال ؟

ان النهوض الوطني الناشيء ،

الذي لا يزال الآن في بداياته الأولى، في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) يمكن ، وبنيني ، ان يتم تنظيمه وفقا لبرنامج عمل ، برنامج للتعبئة الجماهيرية ، ينطلق من إمكانية انجاز مهمة طرد الاحتلال ويعني نضالات الجماهير باتجاه انجازها في الوقت نفسه . ان هذا النهوض هو حصيللة الاحتدام الموضوعي للتناقض بين المصالح المباشرة لأوسع طبقات الشعب الوطنية وبين سياسة الاحتلال غسي الاستيطان ومصادرة الأرض والدمج الاقتصادي (الاستقلال الواسع لقوة العمل العربية الرخيصة وتدمير الاقتصاد الوطني التقليدي) وطمس الثقافة الوطنية . ولذلك فان برنامج العمل الثوري ينبغي ان يستهدف تعبئة هذه الطبقات الوطنية انطلاقا من نضالها لانتزاع مصالحها المباشرة وتوجيه هذا النضال نحو مهمة طرد الاحتلال . ان هذا البرنامج النضالي يجب ان يستهدف المزج والترابط بين كافة أشكال النضال الجماهيري ((حرب العماليات في المدينة والريف) . كما ان هذا البرنامج يجب ان يتضمن توحيد طبقات الشعب الوطنية في جبهة اتحاد وطني لحرر الاحتلال تحت القيادة الفعلية لحركة المقاومة الفلسطينية . ان انجاز عملية التنظيم والقيادة الثورية للنهوض الوطني الناشئ سيكون ، بتضافر أشكال النضال الجماهيري والمسلح، من جعل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع عملية باهظة التكاليف لاسرائيل وحلفائها، ماديا وعسكريا وسياسيا ، وسيجفع نحو القوى المناهضة لاستمرار الاحتلال داخل الكيان الاسرائيلي نفسه .

حينما يتراق هذا التطور مع نهوض النضال الوطني الديمقراطي في شرق الاردن ، الذي ينبغي بالضرورة ان تكون على رأس مهماته المساهمة في دحر الاحتلال وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن ونفسى مقدمتها حقه في حمل السلاح ومقاومة الاحتلال ، فان هذا النضال يمكن ان يؤدي الى تفكيك جبهة النظام الرجعي ، حتى اذا لم يؤد الى اسقاطه ، مما يفسح المجال لمساهمة اوسع للقوى الجماهيرية للشعبين الاردني والفلسطيني في الحرب المناهضة للاحتلال .

ان نجاح الحركة الوطنية الديمقراطية العربية في صد الهجمة الإمبريالية – الرجعية، وانتقالها من طور التراجع النفاخي الى طور النهوض ، لن يؤدي بالضرورة ، في المدى الزمني المنظور ، الى انتصار حاسم لهذه الحركة (تغيير جذري ثوري في طبيعة الانظمة القائمة) او الى تصفية كاملة للواقع والمصالح الإمبريالية . الا انه يمكن ان يؤدي الى اضعاف المراتع الإمبريالية والرجعية ، مما يسمح بتعميد نسبي لموازين القوى . في ظل هذا التغير النسبي يمكن للحركة الوطنية الديمقراطية ان تطوق التوجه الاستسلامي للانظمة العربية ، وان تحطم وقف إطلاق النار الواقع القائم على خطوط المجابهة مع اسرائيل . ان هذا سوف يسمح بفعاليات اكبر لتحويل المقاومة الفلسطينية في الخارج في مجابهة الاحتلال ، كما سيسمح بتدخل جزئسي لقوى الجماهير العربية في الحرب المناهضة للاحتلال .

خصوصيات الثورة الفلسطينية

في ظل هذا التغير النسبي لجزان القوى ،

كيف يَنتهي أنصاراللفظيّة الثوريّة الى نتائج رجعيّة تسلم ببقاء الاحتلال

سوف يصبح بالإمكان الحاق سلسلة من الهزائم العسكرية والسياسية بالعدو ستجبره في النهاية على إنهاء احتلاله دون قيد او شرط دون ان يكون بالإمكان بعد الحقائق الهزيمة العسكرية الشاملة التي ستؤدي الى تدمير كيان العدو . ان اولئك الذين يستهينون بهذه الإمكانية ، تحت ستار من اطلاق النار الكلامي ، بحجة « ان الكفاح المسلح لا يهدف الى مجرد ازعاج العدو حتى يضطر الى المساومة للانسحاب ، وانما اساسا الى استنزافه لتغيير ميزان القوى لمصلحة التحرير الكامل » (٢٥) ان هؤلاء انما يتجاهلون انه من اجل ان تمكن الثورة من تغيير ميزان القوى « لمصلحة » التحرير الكامل ، فانه يرتب عليها اولا ان ترتقي الى تلك الدرجة من ازعاج العدو التي تضطره الى المساومة للانسحاب ، وفيما بعد الى الانسحاب بدون (مسألة) اي بدون قيد او شرط . حين تنصل الى هذه الدرجة ، وهي ليست مجرد مهمة هينة ، ما الذي ينبغي ان تفعله الثورة: تتمسك بقوات العدو المتسحجة وتمنحها من الانسحاب حتى تتمكن من مواصلة «استنزافها لمصلحة التحرير الكامل » !!

ان التناقضات الضخمة التي يقع فيها هؤلاء السادة تنبع بالاساس من عجزهم عن ادراك حقيقة علمية ثابتة : ان الهدف النهائي ليس هو العامل الوحيد الذي يقرر مجرى التطور الموضوعي للصراع ، وانه في مجرى النضال من اجل الهدف النهائي فان الثورة ، اي ثورة ، تنزع بالضرورة ، الكثير من التنازلات ، الكثير من الاهداف المرحلة ، من بين برائن اعدائها ، قبل ان تتمكن من تدميرهم .

وهيما يتعلق بالثورة الفلسطينية، بسبب بالضبط من خصوصياتها التي يلج عليها كثيرا هؤلاء السادة دون ان يستخلصوا منها اية نتائج عملية ، (٢٦) فان احد اهم هذه التنازلات التي سيصبح بإمكان الثورة انتزاعها من العدو ، في مجرى النضال من أجل التحرير الكامل ، هو تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . ان هذه الإمكانية تنبثق بالضبط من الاختلاف الجذري بين طبيعة الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ٦٧ ، وبين الوجود الاسرائيلي في الارض المحتلة عام ٤٨ .

ففي المناطق المحتلة لا يزال الوجود الاسرائيلي حتى الآن ، وسيبقى في المدى الزمني المنظور (بالرغم من مخططات الاستيطان والتهجير) ، وجودا احتلاليا بالدرجة الأولى ، مقارنة له بالوجود الاستيطاني الذي تم توطيده الى حد شاسع في الارض المحتلة عام ٤٨ . وهذا الفرق له نتائج هامة على مجرى تطور العمل الثوري ، ليس اقل هذه النتائج اهمية ان قسوات العدو في المناطق المحتلة تضطر الى

٢٥ — راجع مقال الاخ خير شفيق (برنامج الحد الأدنى والمهمات الراهنة) — فلسطين الثورة في ٥٠-٧٣ . ٢٦ — باستثناء «مشروعية التصادم الخارجي بسبب العدو » ! تلك هي النتيجة الوحيدة التي تستخلصها « الهدف » مثلا من تحليلها لخصوصيات المسألة الفلسطينية . فليكن : ان النملة لا تترى اجابها سوى ظفر الجمل .

دون ان تدفع اي ثمن مقابل ذلك . وبما ان الانظمة العربية ، الرجعية منها والبرجوازية ، قد استنفدت كل محاولاتها وكل طاقاتها على احداث مثل هذا التغيير المطلوب في موازين الصراع ، فان « النهوض الثوري » القادم في المنطقة هو وحده الذي سيكون من احداث هذا « التغيير في موازين الصراع » الذي سيسمح « بتغيير مساحة الاحتلال » ، سواء باتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية ، وهو ما سيحصل اذا بقي هذا النهوض عفويا وبسلا قيادة ثورية ، او بدون هذا الاتفاق (التصوي دون ريب بحكم طبيعة القوى والانظمة التي ستبرمه) وهو ما يمكن ان يحصل اذا ما تم تنظيم مركز النهوض في ظل قيادة ثورية تستطيع تركيز طاقته على انجاز المهمة المكلية مرحليا : طرد الاحتلال دون قيد او شرط .

ان الحالة الوحيدة في ظل الظروف الراهنة التي يمكن ان يتم فيها ابرام اتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية يؤدي فعلا الى تغيير مساحة الاحتلال — ولكن بين تصويي — اي بكتابات اخرى اقرب الى الاصطلاحية الشائعة هذه الايام ، الحالة الوحيدة التي يمكن فيها التوصل الى تسوية سلمية ، « مقبولة » من وجهة نظر الانظمة العربية ، ولكنها « تصفية » من زاوية النظر على القضية الوطنية لشعب فلسطين ، هي الحالة التالية : ان نأخذ حركة المساومة الفلسطينية بالخط الفقية الصيبانية التي يقرها انصار الجبهة الثورية الفارغة ، ان نرفض حركة المقاومة التعامل بأي مصالح لشعب فلسطين دون مستوى « التحرير الكامل » ، ان تختزل حركة المقاومة استراتيجيتها ومهماتها المباشرة الى مجرد تصميم على « استمرار الكفاح المسلح » وتهمل مهمة تنظيم النضال الجماهيري ، ان تحجم حركة المقاومة بالتالي عن الانصاف بالنهوض الوطني الناشئ وتنظيمه وقيادته، ان ترفض حركة المقاومة تحمل مسؤولية توجيه هذا النهوض وتسلط كل طاقته نحو المهمة المرحلة التي يمكنه ان يحققها موضوعيا ، طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وان يبقى هذا النهوض بالتالي عفويا ، مبغضا ، قادرا فقط على تسليط الضغف على الاحتلال دون ان تتوفر له القيادة الثورية التي تستطيع انتزاع نتائج هذا الضغف وتوظيفها لمصلحة الثورة، قادرا فقط على احداث تغيير طفيف في ميزان القوى يمكن من انسحاب اسرائيلي جزئي لقاء ثمن تصفوي ، ولكنه غير قادر على احداث التغيير الكائي في ميزان القوى لفرض طرد الاحتلال دون قيد او شرط ، الامر الذي سينترك زمام رجعية فلسطينية ، للقبض على ثمار هذا الضغف وتوظيفه لخدمة « تسوية » الضغف الخاصة . وهكذا فان نمط الرفض الذي يمارسه انصار التطرف المنطقي « للحصول الاستلاسية » ، لا يمكن ان يؤدي ، فينتيجة الحيلية ويغض النظر عن التوايا وتبعية الصراع ، الا الى دعم مساعي الانظمة العربية القائبة لإبرام التسوية وتمنحها فرصتها الوحيدة لانجاز حلمها هذا .

نقول « الهدف » (في القسم الثاني منمقالها اياه) : « ان التغييرات الجغرافية غسي مساحة الكيان (الاسرائيلي) لن تؤدي الى تغيير في طبيعة الصراع .. ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري في المنطقة يؤدي الى تغيير موازين الصراع.. ان تغيير مساحة الاحتلال، بقرار من مجلس الأمن او من غير مجلس الأمن ، او باتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية ، لن يقدم اي شيء للمصلحة الثورية .. »

لقد وجدنا سابقا ، في الفصل الاول من هذا الفصل ، ومن خلال تحليل ملموس للمصالح والمواقف الفعلية للقوى المضادة للثورة (اسرائيل — امريكا) والاهم من ذلك فقد بينت التجربة الحية للسنوات الست الماضية انه لاقرار لمجلس الأمن ولا غيره من القرارات يمكن ان يؤدي الى اتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية يقود الى تغيير مساحة الاحتلال ، ما لم يكن هذا الاتفاق نتيجة لتغيير موازين الصراع الراهنة التي تسبب لاسرائيل بالخائف على مساحة الاحتلال

الاحتلال ، الا حين يؤدي الى تصفيةالإمبريالية ومواقها تصفية كاملة في المنطقة العربية . وهكذا غان قول « الهدف » ان التغييرات الجغرافية لن تؤدي الى تغيير طبيعة الصراع « ما لم تكن » نتيجة نهوض ثوري هو ثـور خاضية تماما . ذلك ان هذه التغييرات لن تغير طبيعة الصراع حتى اذا كانت نتيجة نهوض ثوري ، وهي لا يمكن ان تكون أصلا الا نتيجة نهوض ثوري .

ثانيا : ان حديث « الهدف » عن « تغيير مساحة الاحتلال بقرار من مجلس الأمن او باتفاق مع الانظمة العربية » يهزل عسـن النهوض الثوري ويدونه ، هو حديث مضلل عن القوة افراضية وهبية تؤكد الرجعية الحية والتحليل مما استحالته . وهو بذلك ليس سوى لفظ فارغ طنان لا يخفى عن قول « الراهنة » ان ما تتخذه الحركة الوطنية بنضالها هو وحده المقبول والمشروع دائما، فاذا كان من المستحيل ان يؤدي قرار مجلس الأمن ، لوحده وبدون نهوض ثوري يغير موازين الصراع ، الى « تسوية » تغيير مساحة الاحتلال ، فاي معنى يبقى بعد ذلك التسوية هذه الايام ، الحالة الوحيدة التي يمكن فيها التوصل الى تسوية سلمية ، « مقبولة » من وجهة نظر الانظمة العربية ، ولكنها « تصفية » من زاوية النظر على القضية الوطنية لشعب فلسطين ، هي الحالة التالية : ان نأخذ حركة المساومة الفلسطينية بالخط الفقية الصيبانية التي يقرها انصار الجبهة الثورية الفارغة ، ان نرفض حركة المقاومة التعامل بأي مصالح لشعب فلسطين دون مستوى « التحرير الكامل » ، ان تختزل حركة المقاومة استراتيجيتها ومهماتها المباشرة الى مجرد تصميم على « استمرار الكفاح المسلح » وتهمل مهمة تنظيم النضال الجماهيري ، ان تحجم حركة المقاومة بالتالي عن الانصاف بالنهوض الوطني الناشئ وتنظيمه وقيادته، ان ترفض حركة المقاومة تحمل مسؤولية توجيه هذا النهوض وتسلط كل طاقته نحو المهمة المرحلة التي يمكنه ان يحققها موضوعيا ، طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وان يبقى هذا النهوض بالتالي عفويا ، مبغضا ، قادرا فقط على تسليط الضغف على الاحتلال دون ان تتوفر له القيادة الثورية التي تستطيع انتزاع نتائج هذا الضغف وتوظيفها لمصلحة الثورة، قادرا فقط على احداث تغيير طفيف في ميزان القوى يمكن من انسحاب اسرائيلي جزئي لقاء ثمن تصفوي ، ولكنه غير قادر على احداث التغيير الكائي في ميزان القوى لفرض طرد الاحتلال دون قيد او شرط ، الامر الذي سينترك زمام رجعية فلسطينية ، للقبض على ثمار هذا الضغف وتوظيفه لخدمة « تسوية » الضغف الخاصة . وهكذا فان نمط الرفض الذي يمارسه انصار التطرف المنطقي « للحصول الاستلاسية » ، لا يمكن ان يؤدي ، فينتيجة الحيلية ويغض النظر عن التوايا وتبعية الصراع ، الا الى دعم مساعي الانظمة العربية القائبة لإبرام التسوية وتمنحها فرصتها الوحيدة لانجاز حلمها هذا .

نندد الان الى قوله « الهدف » « الهدف » النسي استشهدها بها علاه . اولا ، علينا ان نؤكد ان « التغييرات الجغرافية في مساحةالكيان الاسرائيلي لن تؤدي الى تغيير في طبيعة الصراع » (من حيث كونه « صراعا شاملا» بين الإمبريالية وحركة التحرر العربية ومن حيث الدور الذي تلعبه فيه اسرائيل بالنسبة لكل المنطقة ») حتى اذا كانت نتيجة نهوض ثوري في المنطقة . ان النهوض الثوري لن يلقي الطبيعة الاستيطانية والعدوانية – التوسعية لاسرائيل ، مهما ادى الى تغيير في مساحتها . انه يمكن ان يلجم هذه الطبيعة، ان يجد من طموحها للتوسع ، ولكنه لن يغيرها الا اذا بلغ الدرجة التي تكون ضمن القرارات يمكن ان يؤدي الى اتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية ، وفيما بينها ليس اقل

٢٧ — من قان انه سيفير ذلك اصلا / ليس هذا نوعيا ديمافوجيا على جوهر الخلاف ؟ ان جوهر الموضوع هو ما اذا كان هذا « الحل الجغرافي المرحلي » الذي يعني « تغيير مساحة الاحتلال » وطرده من الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، والذي سيأتي بالضرورة عبر النهوض الثوري ونتيجة له ، سيفير من طبيعة الاوضاع الفلسطينية ام لا ، وما اذا كان سيشكل مدخلا لتغيير بعض الاوضاع العربية كالوضع الأردنيسي مثلا ، ام لا ؟

٢٨ — هذه « اربع اجبرانية » درست يمثل تفاع « الرقع الايديولوجية » التي تتسرون بها عينا على عريكم الفكري واغلامك السياسي ! ان هذه « الرقع » ليست اقل من ثلث تراب الوطن ، قيم عليها ليس اقل لقد تحللتنا من طليكم السابق واللاحق ، محرر « الشراة » ، ان يسيها « تفصيل » ولككم تريدون الرفاعة جيتين ، فوق حشد الاحتفال ، اذ تجولون منها « رقعاً » .

التقدمي » ، ما هو رد الفعل الذي يمكن ان يؤدي اليه مثل هذا الكلام لدى اي مواطن بسط داخل المناطق المحتلة ، اي مواطن بسط يشعر بالاحتلال يسحقه ، يعصره صباح مساء ، ويدمر مصالحه ووجوده القومي ، اي مواطن ليس الاحتلال بالنسبة له « فكرة مجردة » في دماغ صحفي « ثورجي » انيق يجلس في غرفة مكيفة الهواء في بيروت ، بل واقعا ماديا جائعا على صدره يكسل ثقله وبشاعته واضطهاده ! هذا ما سيكون عليه رد فعله المباشر : اعطوني « بعض الرقع الجغرافية » المبرود منها الاحتلال ، وخذوا لحسابكم ألف « عملية ثورية » تجري على الورق ، وألف « طبيعة صراع » يتناقضيقه لا علاقة لها بصراعي آنا ، وألف « حل استراتيجي » هابط من السماء .

هذه اذن هي الوظيفة التي تلعبها ، غسي سياق التسلسل المنطقي لموقف « الهدف » ، الروش اللفظية من نوع « ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري » او « بقرار من مجلس الأمن ومن غير مجلس الأمن » . (٢٩) انها تؤدي دور ستار الدخان الذي يوه على حقيقة الموضوع من أجل استدراج الفاري البسى ابتلاع النتيجة النهائية : ان الفصل على الاحتلال حتى تتوفر امكانيات « الحل الاستراتيجي التقدمي » . نبدأ اولا بالقول « ان التغييرات الجغرافية في مساحة الاحتلال لن تؤدي الى تغيير طبيعة الصراع ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري » . ثم نسقط « النهوض الثوري » ونبلمسة سحرية نستبدل « طبيعة الصراع » بالعملية الثورية : « ان تغيير مساحة الاحتلال ، بقرار من مجلس الأمن او من غير مجلس الأمن ، لن يقدم اي شيء للمصلحة الثورية » . وبعد اربعة اعمدة من استعراض التغييرات التي تحدثنا « العملية الثورية » على « طبيعة الصراع » ، نضع الثارئ فجاة امام النتيجة : « ان تغيير مساحة الاحتلال سوف يغيث العملية الثورية » ، مسقطين قرار مجلس الأمن على الطريق . انه لتحليل بارع والحق يقال . ولكنه « تحليل » على طريقة الكيمياء السحرية، وعلى اصحابه ان يتذكروا ان ابرع السحرة لم ينجح بعد في تحويل النحاس الى ذهب.

ان نقدرنا لمثل هذا التحليل ، الذي يفضي باصحابه شاشوا ام ابوا الى نتائج مضادة للثورة ، انها يؤكد الرقع الجغرافية » (٢٨) على حساب العملية الثورية ؟ « اسبحوا ! اي مزيد البياح » هذه : « على حساب العملية الثورية » . غفي ، في اللغة العربية ، ليست سوى حشو ازاء تأكيدكم السابق بان اي حل جغرافي مرحلي ، بجمارة اخرى : اي طرد للاحتلال « من بعض الرقع الجغرافية » ، سيؤدي الى اجهاض العملية الثورية ، اي سيكون «على حسابها » . ما الذي يعنيه هذا الكلام سوى الدعوة الى ابقاء على الاحتلال تهيط من السماء « امكانيات الحل الستراتيجي

٢٩ — وهنا تؤكد الهدف مرة اخرى بوضوح ميين انها ترفض طرد الاحتلال حتى لو جاء عن طريق اخر غير قرار مجلس الأمن !! حتى لو جاء عن طريق النهوض الثوري والجماهيري الذي يطبل ويترن له فرسان الجبهة الثورية ، وفي نفس الوقت لا يستندون بامكاناته في انجاز انتصارات مرحلية ، ولا بالتصارات .

في العدد القادم : الوضع الراهن في الأردن والمناطق المحتلة ومهماتها

الى عماهير شعبنا في الضفة الغربية والقطاع يا جماهير شعبنا الصامد الطامح :

اصدرت قيادة منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة بيانا الى جماهير الشعب غسي المناطق المحتلة . وقد جرى توزيع هذا البيان في عدد من مدن ومخيمات الضفة والقطاع وخاصة في مدينة غزة ، ومخيم الشاطئ ومخيم جباليا ، كما جرى التوزيع في مدينة نابلس وبعض القرى المحيطة بها ، وكذلك في بيت لحم وجنين وطولكرم ورام الله وبعض قرى قضاء رام الله . لقد أكد بيان قيادة المنظمة على ان المهمة الملحة امام جماهير شعبنا وقواه الوطنية داخل هذه المناطق تقوم على بناء جبهة وطنية في هذه المناطق تضم ممثلي كل فئات شعبنا وطبقاته الوطنية ، كل هيئاته ومنظماته السياسية ، كل من تعز عليه قضية الوطن ، من اجل تنظيم النضال ضد الاحتلال لطرده وكنسه الى الابد عن ارضنا ، من اجل دحر مخططات حكام عمان الرامية الى اعادة السيطرة على شعبنا من خلال الصلح المذل مع اسرائيل ، ومن اجل حق شعبنا في تقرير مصيره على ارضه المحررة .

كما قامت تنظيمات الجبهة في هذه المناطق بتوزيع عدد من المصقات ، وبكتابة عدد من الشعارات المعادية للاحتلال، والتي تطالب بتنظيم النضال من اجل هزيمة مخططات المحتلين : — وغود التأييد والولاء لجزاري عمان لا تمثل شعبنا . — المحتلون وجزارو الشعب الفلسطيني في عمان لن يقرروا مصير شعبنا . — الهزيمة لسياسة الاستيطان ومصادرة الارض — الموت مصير السماسرة — الرخاء الاسرائيلي المزعوم : خذ ليرة وادفع ليرة ونصف! وفيما يلي نص البيان الذي اصدرته قيادة المنظمة غسي الضفة الغربية :

الارض ، وفرض الزعامات المشبوهة منالقطاع العالي وكبار التجار والسماسرة قد عرضت احلام الاسرائيليين واحلام عملائهم الى انتكاسات دائمة ، كما تعرضت سياسة حكام عمان الى هزيمة كبيرة ، ولم يجد عملاؤهم واعوانهم الا الفزعة طو الفزعة .. ان الارادة التي اعلنت الاضراب الشامل في ذكرى حرب حزيران بالرغم من الختلين والتي تعافت في كل يوم جديد من حجم مقاومتها ضدهم ، ان هذه الارادة هي التي سحقت لشعبنا النصر ، وتدمر مخططات الفزاة الاسرائيليين ووجلاي شعبنا حكام عمان . ان انتصا د طبقات شعبنا الوطنية في جبهة مقاومة شعبية، نخوض نضالا شعبيا بمقدد الاشكال كغسل باحباط مخططات المحتلين وحكام عمان ، وكفيل بتحقيق اهداف الشعب المرحلة الثلاث: — دحر الاحتلال الاسرائيلي وكتمه . — دحر مخططات حكام عمان من اجل اعادة الضفة الغربية الى شعبنا من الرجعية وبالصلح المذل مع اسرائيل . — حق شعبنا في تقرير مصير ارضه المحررة بنفسه .

نحو مزيد من المقاومة ، نحو مزيد من الصمود والنصر الاكيد لكفاح شعبنا البطل.

المحرة (الضفة الغربية وقطاع غزة) التحرر من طين ما دام الضفة الغربية قطاع غزة ١٩٧٣/٨

قطر العام الثاني على الانقلاب العثاري

في هذه الفترة توالينا الصحف المرتزة بملحق ومجلات خاصة تحتفل بالذكرى الثانية لما يسمى بالحركة التصحيحية في قطر !! ويزداد الكلام عن العهد المظلم السابق والعهد الجديد المشرق !! وفي هذا المقال يتناول أحد المناضلين القطريين بالتحليل لإبعاد الانقلاب العثالي وأسبابه .. وماذا جرى من تطورات داخلية أدت إلى هذا الانقلاب .

- ١ - ربع العائدات للحاكم
- ٢ - ربع العائدات للأسرة الحاكمة
- ٣ - ربع العائدات لمصاريف الحكومة
- ٤ - الربع الأخير يودع في البنوك البريطانية

لقد كانت الأسرة الحاكمة قبل تدفق النفط تعيش كغيرها من القبائل الأخرى على صيد اللؤلؤ والسمك والملاحة والتجارة .. ومع تدفق النفط انهالت عليها الثروة ولم تجد وسيلة لتصرفها إلا عن طريق بناء القصور والكليات وخلق حاشية ضخمة تتبعها من البدو والمتنمين .. ولقد تركز هذا الواقع نتيجة لما تميزت به أوضاعها الاجتماعية من كسل وتبدل وانعدام التعليم في أوساطها .

ولقد كانت الأسرة الحاكمة تتمتع حتى منتصف الستينات بأنه قد خصص لكل (شيخ) ٢٤ ألف ريال ولكل مولود ذكر ٦ آلاف ريال .

وابتدأ كل (شيخ) يزيد عدد زوجاته ويبنى القصور والمدن باسمه . ونتيجة لتدخل الغالبية العظمى من أفراد الأسرة الحاكمة وعدم مشاركتهم في الإنتاج حيث كان اعتمادهم على وضعهم السياسي تحول معظم أفراد هذه القبيلة إلى طبقة طفيلية تعيش على حساب المجتمع وتحكم في عادات الناس .

ونتيجة لكل ذلك أخذت بالاستهتار والتلاعب بكل مقدرات الشعب القطري . وكانت القوانين تطبق فقط على الشعب أما على (الشيخ) فهذا من سابع المستحيلات .

وكان الشيخ يحضر بقاظة من السيارات فينزل إلى المنجر ويختار البضائع التي يريدتها وينصرف دون دفع الثمن .

أدى تدفق النفط أيضا إلى تدفق عدد كبير من الكادحين (البنان ، البلوش ، الإيرانيين ، عرب الشمال) إلى قطر حيث تولوا (المهن القذرة) حسب اصطلاح البلاد حيث تآبى قيم الدعاية العمل اليدوي، مما جعلهم لصيقين بالطبقة الطفيلية .

لقد دخلت «أدوات الإنتاج» الثورية المتصلة بصناعة النفط إلى مجتمع متخويع علاقات اجتماعية مختلفة مما أدى إلى تناقض بين الطبقة الطفيلية التي تميل لنظر الإنتاج وقواء الاجتماعية المختلفة .

لقد شكلت الطبقة العاملة في قطر منذ البداية الطبقة الأكثر ثورية وجذرية وهي مكونة في غالبيتها من السجاكين والفواصين والبدو والذين هموا أكثر من مرة يطالبون بحقوقهم المهنية وفي فترة من نهوض الثورة العربية .

وكشك التجار وأصحاب الحوانيت والبرجوازية الصغيرة بغناها المختلفة معارضة شركة « شل » إلى الميدان واستخرجت النفط عام ١٩٦٣ بكميات كبيرة وظل الإنتاج يتزايد حتى وصلت العائدات إلى ما يقرب ١٠٠ مليون جنيه وكانت هذه العائدات توزع كالآتي :

- ١ - ربع العائدات للحاكم
- ٢ - ربع العائدات للأسرة الحاكمة
- ٣ - ربع العائدات لمصاريف الحكومة
- ٤ - الربع الأخير يودع في البنوك البريطانية

لقد تبلورت هذه التناقضات واستفحلت عام ١٩٦٣ وكانت التظاهرات التي قام بها البنيون في قطر للاحتفال بالوحدة الثلاثية وبعد أن أطلق أحد أفراد العائلة الحاكمة النار عليها فرصة لتفتي كل الفئات المعادية للطبقة الطفيلية في جبهة واحدة أطلق عليها اسم (جبهة الاتحاد الوطني) ورمزت المظالباتية :

- ١ - تسديد ديون الشيوخ
- ٢ - السماح بفتح السينمات
- ٣ - إنشاء أذاعة
- ٤ - مساواة الشعب
- ٥ - الشيوخ في دفع رسوم الماء والكهرباء
- ٦ - السماح بتشكيل نقابات للعمال والسواقين

وردت السلطة بعنف على هذه الحركة وأبعدت عناصرها الأساسية وسجنحت الآخرين .

بعد ذلك تغيرت تكتيكات الأسرة الحاكمة وأخذت ترتبط بالطبقة التجارية وتخلق لها مشاريعها الخاصة مما أدى إلى تحالف بين هذه الطبقة الطفيلية والكبيرادور ومن عام ١٩٦٣ بدأت الدوائر الإمبريالية تقوم بالعديد من الإجراءات السياسية في الوضع الداخلي .

١ - تدريب أفراد العائلة الحاكمة على استلام مناصب الدولة وتركزت بالذات في مجموعة (آل حمد) خليفة بن حمد الحاكم الحالي .

٢ - سمح بإصدار مجلة العربية وحاليا ستصدر جريدة يومية وتم السماح بإنشاء أذاعة وأنشئت شركة للإسبينا .

٣ - توطيد أبناء القبائل ببناء مساكن بطلب عليها اسم (المساكن الشعبية) .

٤ - خلق أجهزة تسمع داخلية وجيش وشرطة .

٥ - فتح المجال أمام المثقفين لخلق كوادر تخدم الدولة الجديدة وتم الاستفادة من خبرة التجربة الجزائرية .

ما الذي أدى إلى الانقلاب ؟

وقد كانت الفئة الأكثر تحولا في الأسرة الحاكمة وهي المسيطرة (روسيا) على الحكم تعيش في واد آخر .. لقد ظل الحكم السابق يلهو ويسلم ربع الدخل أما ابنه فقد كان يعتبر وزارة الصحة « أقطاعية » خاصة له (أرسل أكثر من ٥٠٠ مواطن مع مرافقهم للعلاج مجانا في الخارج في فترة الصيف على حساب الدولة) !!

أزداد التذمر الداخلي في ظل حكم أرماني لا يابن الإنسان أن يسير بعد الساعة الثامنة ليلا في الشوارع وكانت الأرضية قابلةة



خليفة بن حمد

للانتمال في أية لحظة بينا الشركات الأجنبية تتطلب واقفا من الأمن والاستقرار .

كانت منطقة الخليج تربت لها أوضاع جديدة فقد احتلت إيران الجزر ، وقتل حاكم الشارقة السابق وأعلن عن دولة اقتصاد الإمارات .. وكان حاكم قطر السابق يقف في ظل هذه التغيرات كأنه (الفروخ الأسود) في وسط القطيع الخليجي .. لقد كان التخطيط من الإجراءات الجديدة للمنطقة يسبق تفكير الحاكم السابق .. وكانت استمرارية حكمه تنفس مجالا واسعا لانتماء مد ثوري في قطر .

وكان الشخص الذي يجمع في يده كل الضغوط هو (خليفة بن حمد) والرجل القوي في نفس الوقت لتأمين الأمن والاستقرار وتنفيذ المخططات .. فكان الانقلاب القطري .

لقد كانت الخطوة الأولى التي قام بها هي تعيين كل أفراد عائلته في المناصب الرئيسية .. وحاول استيعاب الخريجين القطريين في المناصب الإدارية والسفارات (الرئاسي المقتعة) ، وقام بخطوات (إصلاحية) منها

رصف الطق وبناء تلفزيون ، وغيرها من الإصلاحات الجذابة !!

أما على الصعيد الخارجي فقد أصبحت قطر تتبع السعودية ، بالإضافة إلى أن

الخباياات السعودية ورجال الأمن السعوديين باتوا يسيرون الأمور تمايا في الشؤون الداخلية القطرية .

تبقى نقطة أخيرة : أن حل المشكلات التي تواجه شعبنا لن

تتم عن طريق الانقلابات الرجعية أو غيرها ، بل تتم عن طريق النضال الجماهيري الذي يطرح أمام أنظاره

مهمات المرحلة الراهنة في سبيل استقلال حقيقي وبناء حكومة وطنية ديمقراطية .

١٢ عاما على بداية الكفاح المسلح في أريتريا من الخلايا السريّة السباعيّة الى مؤتمر « أدوبجا »

صادف هذا الأسبوع الذكرى الثانية عشر لبداية الكفاح المسلح في أريتريا . المقال التالي يتحدث عن المراحل المختلفة التي مرت بها الثورة وهو غرض موجز من كتاب «أريتريا من الاحتلال إلى الثورة» تأليف خلف منشدي (صدر عن دار ابن خلدون) :

لقد عاشت الثورة الأريتيرية مراحل زمنية ارتبطت كل منها بأحداث تاريخية هامة يمكن تقسيمها كما يلي :

المرحلة الأولى وقد امتدت من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥ - وهي مرحلة قيام جبهة التحرير الأريتيرية وانفجار الكفاح المسلح ، والنمو المضطرد لقوات الثورة .

والمرحلة الثانية وقد امتدت من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ وهي مرحلة تسييس قوات الثورة (١٩٦٥) إلى ولايات عسكرية لحين انعقاد مؤتمر عسبا التاريخي عام ١٩٦٨ وبوهدد الخاطف العسكرية الثلاث .

والمرحلة الثالثة وقد امتدت من عام ١٩٦٨ حيث انعقاد مؤتمر عسبا إلى عام ١٩٧٠ بقيام قوات التحرير الشعبية واتحاد مؤتمر سدوحا عيلا .

المرحلة الأولى : ١٩٦٠ - ١٩٦٥

ان عام ١٩٦٠ قد شهد قيام تنظيم جبهة تحرير أريتريا ممتددا على الخلايا السريّة السباعيّة ، وقد قام هذا التنظيم نفسه بتفجير الكفاح المسلح في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، لقد امتازت هذه الفترة

بنمو هائل لقوات الثورة واستقطاب كبير لجماهير الملايين والرعاة والعناصر المتفهمة في الخارج ، مما فرض على قيادة الثورة السياسية أن تقسم قوات الثورة على أساس الولايات العسكرية مستغيدة من التجربة الجزائرية في هذا المضمار ، فوضعت لكل منطقة قائدا عسكريا من أبناء المنطقة نفسها ، وتركزت الجبل لكسي يستغل بعض قيادة المناطق تلك

لقد كانت المناطق العسكرية تمارس عملياتها ضمن حدود جغرافية محددة ، وتجيى ضرائبها أيضا ضمن هذه الحدود وهذا ما خلق أيضا في غياب السلطة المركزية - تضاربا شديدا . في تحديد امتيازات أية منطقة وقد فرض هذا الوضع نفسه حتى أثناء قيام الممارك بين قوات الثورة والجيش الأيتوبي .

كانت مناطق العمليات محددة كما يلي :

١ - القعة العسكرية الأولى : المديرية الغربية .

٢ - المنطقة العسكرية الثانية - مديرية كرن

- ومديرية الساحل .
- المنطقة العسكرية الثالثة : مديرية اكلبي قوزاي - ومديرية سراي .
- المنطقة العسكرية الرابعة : مديرية البحر الأحمر - ومديرية دنكاليا .
- المنطقة العسكرية الخامسة : حماسين والمعاصرة اسمرا(®) .

وقد احدثت بكل منطقة فصلين للفدائيين وفصلين للطوارئ سميت بالفصائل المساعدة وكانت لكل منطقة استخباراتها الخاصة وجهازها المالي .

ان نقل التجربة الجزائرية بصورة ساذجة دون التبرع بعبوب التجربة ومدى ملائمتها للواقع الأيتري هو الذي شجع نمو جبهة العوامل السلبية في تجربة المناطق العسكرية .

المرحلة الثانية : ١٩٦٥ - ١٩٦٨

امتازت هذه المرحلة بتعاظم الكفاح المسلح بنفس القدر الذي امتازت فيه بتعاظم المشاكل ، كما حصل مع المنطقة الخامسة عندما كانت تنهار هذه المنطقة تحت ضربات العدو المتلاحقة . ويمكن القول بأن نظام المناطق قد انهار فعليا عام ١٩٦٧ دون أن يعلن ذلك رسميا

اذ ان بعض المناطق رفضت الانصياع لأوامر القيادة الثورية التي توجه هذه المناطق من



خارج أريتريا وطالبت بدخول هذه القيادة إلى داخل أريتريا أو أنها تقف شرعيتها اذا كانت لها شرعية حيث انعكس ما يجري في الداخل على طبيعة العلاقات القائمة بين أعضاء المجلس الأعلى بداية التفتير .

المرحلة الثالثة : ١٩٦٨ - ١٩٧٠

لقد احست قواعد التورفيذلك الفراغ الهائل الناتج عن غياب التنظيم القائد وغياب الأطر التنظيمية والبرامج المرحلية تسبب الكفاح المسلح والعلاقة مع الجماهير وبكل ما يشكل نوعا من الضوابط لمسيرة الثورة يحيوها من السقوط وبنفهمها لواصلت مسيرتها ، ويجعلها في وضع القادرة على تحقيق مكاسب للجماهير حتى خلال مرحلة الكفاح المسلح .

وقد تكون النتائج الإيجابية الوحيدة لنظام المناطق هي تشجيع الثوار على ضرورة البحث عن حل لمعضلات الثورة ، وهذا ما دفع المناطق الثلاث : الثالثة ، الرابعة ، الخامسة لعقد مؤتمر عسكري موسع لتوحيد قوات جيش التحرير الأيتري وانتخاب قيادة عسكرية له .

وقد جرت اتصالات مكثفة لهذا الغرض واستوجبت وقتا طويلا بسبب موقف قيادتي المنطقين الأولى والثانية .

اذ أن قواعد المناطق ، الخامسة ، الثالثة والرابعة كانت تؤيد بحاررة عقد هذا المؤتمر ، وكذلك وحدات القوة المساعدة ، وهيكسة

التفتير . وقد كاد مناخو المنطقة الثالثة أن يعجزوا فانهم أثناء نقاشهم مسألة الدعوة لعقد هذا المؤتمر عندما لمسوا بأن قائد المنطقة كان ينكلا ، ويجاول إيجاد التبريرات

ووعدت الثانية بحضوره ، لكن قيادتها فاجأت المؤتمرين بالقيام بعملية عسكرية واسعة وغاشلة ضد مركز أيوبي محسن (لحل) في نفس يوم انعقاد المؤتمر مما أدى إلى استشهاد ٦٠ مناضل وجرح ٩٠ آخرين وسقط قائد المنطقة عمر عزاز شهيدا وكان ذلك بالطبع نتيجة إيهام من بعض أعضاء المجلس الأعلى للقيام بهذا الهجوم كمنافرة لتبرير عدم الاشتراك بمؤتمر عسبة الذي واصل أعماله رغم أبناء الهجوم على مركز لحل .

لقد كان مؤتمر عسبة التاريخي خطوة متقدمة إلى الأمام ، وانصافا رائعا للقوى الثورية الديمقراطية ونكسة حقيقية للفكر الإقطاعي العثاري حيث كانت أولى قرارات هذا المؤتمر :

- إلغاء نظام المناطق .
- دمج قوات المناطق الثلاث المبنسة بالمؤتمر .

- توحيد سائر وحدات جيش التحرير التي تؤيد خطوات هذا المؤتمر كالتوة المساعدة وهيئة التدريب ودعوة بقية المناطق التي لم تحضر إلى الاندماج ضمن الوحدة العسكرية الشعبية الجديدة .

- انتخاب قيادة عسكرية مؤقتة موحدة لقوات الثورة من بين المقاتلين في الميدان .

وعلى الرغم من «السلبيات الكثيرة» التي لم يعالجها هذا المؤتمر أو التي ناولدت نتيجة عدم الاتفاق على خطوط عريضة لطبيعة العمل الثوري في مرحلة ما بعد « عسبة » ، فأنه استطاع عملا أن يعيد ثقة الجماهير بثورتها ، واستطاع أن يعطي الحركة الثورية الأيتيرية زخما جديدا اذ أثبت المؤتمر بأنهم مكرمون

لحقيقة التناقضات المرحلية القائمة على أنها ناقضات ثانوية أمام التناقضات في أطار مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، خصوصا وأن الجبهة هي مكان عريض لكل الناس في غياب الحزب القائد المعتمد بالأساس على النظرية العلمية .

وكانت النتائج الأولية والسريعة لهذا المؤتمر أن ازدادت العمليات العسكرية بشكل واسع حتى بلغ عدد الممنات العسكرية في الأسبوع الواحد (٢٠) عملية ، وقد انفتحت الجماهير لتنظيم اللجان الشعبية في القرى ببيادرات عفوية وقد قامت « القيادة المؤقتة للوحدة الثلاثية(®) » التي انبثقت من مؤتمر (عسبة) (®) بتنظيم العلاقة بين الجبهة وجماهيرها مما ساهم بصورة كبيرة في عزل العناصر الانفصالية أو الداعية للإفناء على نظام المناطق .

ونتيجة ذلك كله شعرت السلطات الأيتوبية بأن الخطر الحقيقي بات ينمط بالقوات الموحدة الجديدة والمتمركزة في ملت : عصب - اسمرا - مصرع - دفعت بقرائها الرابطة في الحديرية الغربية ومديرية كرن نحو المثلث الخطر حيث وضعت قوات الوحدة الثلاثية هدفا مباشرا لحملاتها ودفعت بقوات مدركة إلى تلك المنطقة حيث ارتكبت مجازر وحشية بحق الشعب ، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من المواطنين .

غضب أن الخطر الحقيقي لم يات مسن القوات الأيتوبية بل جاء من داخل الجبهة نفسها ، اذ خلال الأشهر التسعة التي نلت انتماء الوحدة الثلاثية وجدت بعض العناصر نفسها في عزلة تامة وعرضت في أوساط مختلف الجماهير إلى انتقادات شديدة حيث وصل الأمر أن أوقفت الجماهير دفع الاشتراكات من قيادات المنطقين الأولى والثانية كجزء من حملة الضغط على قيادات المنطقين لدخول الوحدة الثلاثية .

وعلى الرغم من أنه كان بإمكان العناصر الديمقراطية أن تمارس دورا يدفع إلى قيام حدة ثورية حقيقية بسن فصائل الجبهة فانها مارست نوعا من الترجسية برغمها

شعار « الوحدة بأي ثمن » وبأية طريقة كانت

(®) انتخب المؤتمر ١٢ عضوا كأعضاء للقيادة المؤقتة للوحدة الثلاثية .

(®) عسبة : اسم مشتق كما هو واضح من العربية وهو يعني - عين سبأ - وهذا الاسم يحله نهر موسي في أريتريا .

وكان هذا كائيا لكي تصبح هذه الوحدة شعرا جيدا لبعض العناصر التي لها أن توجد قوات الثورة .

وهكذا صار لا بد من عقد مؤتمر جديد وفق الشروط التي قدمتها قيادات المنظمين الأولى والثانية اللتين لم تشاركا بمؤتمر نسبيا رغم أن المؤتمر كان قد اتفق بانه يقبل أية وحدات عسكرية تنضم اليه وأن القيادة عليها أن تشمل هذه القوات باعضاء في القيادة المؤقتة .

وقد عقد هذا المؤتمر في وادي (أدوجا) في الفترة ما بين العاشر من اب (اغسطس) ١٩٦٩ إلى الخامس والعشرين منه وقد حضره أكثر من ١٦٠ مندوبا ... وبعد مناقشات استمرت يومين كاملين قبل ممثلو القوات الوحدة أن يصبحوا أقلية بالمؤتمر نتيجة عوامل كثيرة لا مجال لذكرها هنا . وفي الحقيقة أن هذا المؤتمر لم يستطع تقديم شيء للثورة ولم يحاول مناقشة المشكلات التي يواجهها الكفاح المسلح وقد جرى تعيين قيادة للقوات العسكرية مكونة من ٢٨ وأهم مقرراته كانت :

- وحدة ادارة الجيش .
- تكوين قيادة عامة مؤقتة لجيش التحرير الازيري مكونة من ٢٨ عضوا .
- تشكيل لجنة تحضيرية من العسكريين والمدنيين للتحضير لمؤتمر وطني عام .
- تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والتحري عن الإخطاء التي ارتكبت بحق الشعب .
- تشكيل لجنة لاستلام ممتلكات الثورة من جميع أجهزتها .
- أن الإخلال بأي قرار من القرارات الموضحة يعتبر تحديا للثورة ، والنسوة سوف لن ترحم بل ستعاقب كل من سولت له نفسه الإقدام على مخالفة قوانينالبعث بمقترا أشعب ، ووفقا لذلك للجهة التي حملها البيان قامت القيادة الجديدة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الديمقراطية ووصل الامر إلى اعتقال ستة من اعضائها ومطاردة ثلاثة اعضاء آخرين .

وإذا كان مؤتمر نسبيا التاريخي قد أعطى الثورة زخفا ثوريا هائلا وانتشلها من وضعها المأساوي ، فإن مؤتمر أدوجا لم يعدها إلى ذلك الوضع فحسب بل وضعها أمام مآزق خرج أدى إلى تحويلها إلى جبهتين . وقد مارست هذه القيادة الجديدة دورا خطرا في فرض دكتاوريها العسكرية السوداء على الجماهير (٩) كذلك غائها اعتقلت ستة من اعضائها مدة عام كامل . وقد عقد خلال هذه الفترة وقبل أن يتم اعتقال الأعضاء الستة مؤتمر « غمان السياسي » والذي حضره رباط كبير من العناصر العاملة ، والمناقشات التي جرت في جلساته - لا يشك أي ظاهرة جديدة في حياة العمل السياسي الازيري ، بل على العكس تماما فإنه أعطى تبريرا لعناصر القيادة العامة للقيام بخطواتها التالية، ذلك لأن جزءا كبيرا من الذين تم استدعائهم لحضوره عناصر لا تلك رصدا نضاليا أو شعبيا وقد جرى في ختام جلساته انتخاب « الأمانة العامة » التي ترأسها السيد عثمان صالح سبي بعد أن رفض ادريس محمد ادم المساهمة في نتائج هذا المؤتمر وأعلن الحرب على قراراته بالاتفاق مع القيادة العامة . وفي ظل هذه الظروف وجدت القيادة العامة

الفرصة مواتية للقيام بعمل جديد يتبع لها إمكانية السيطرة على الجهاز السياسي في الخارج فأرسلت وندها برئاسة السيد محمد أحمد عبده وعصوية كسل من عبدالله ادريس وينسبا تخلي أي بعض البلدان العربية في محاولة للسيطرة على مكاتب أجنبية وكان هذا كائيا لكي يستجيب الجهاز السياسي إلى دعوة العدد الكبير من الحاقنين لبناء قوة جديدة تستطيع توفير الحماية للعناصر الديمقراطية الملاحقة وتستطيع أيضا المحافظة على بقاء الثورة واستمرارها .

(٩) روى عشرات الفلاحين والرعاة ما تعرضوا له من اذلال وبطش على يد تلك القيادة أمام وفد حركات التحرير الذي زار أريتريا في أيار ١٩٧١ .

البرازيل قوة محلية وكيلة للاستعمار الأميركي في أميركا اللاتينية

تسمى « الحرية » منذ فترة إلى التعريف بالاتجاهات الجديدة للإمبريالية . وقد أكدنا على أن أبرز مميزات الطور الزاين للاستعمار الجديد هو الاعتماد المتزايد للإمبريالية الأميركية على « إمبرياليات فرعية » أو « قوى محلية وكيلة » .

بنتيجة تقافم الأزمة الاقتصادية الأميركية ، وتصادد حركات التحرير في العالم (وتوحيها انتصار الشعب الفيتنامي البطل) ، تجد الإمبريالية الأميركية نفسها مضطرة للخضعي تدريجيا عن احتكارها لدور « الشرطي الدولي » وتوزيع هذا الدور على قوى محلية تتحمل بالنهابة عنها اعباء القمع الدولي والتصدي لحركات التحرر والاشتراكية في العالم . وتتولى هذه القوى الهيمنة السياسية والعسكرية والايدولوجية على سلسلة من المحاور الدولية لمصلحة الإمبريالية الأميركية : إيران والسعودية فسي الخليج والجزيرة - إسرائيل فسي الشرق العربي ، البرازيل في أميركا اللاتينية . إلى آخره .

وأهم ما يجب التذكير به أن هذه « القوى المحلية الكيلة » للإمبريالية الأميركية هي مستعمرات حديثة للولايات المتحدة ، لكنها تلعب فسي الوقت نفسه دور « الوكيل » و « الشريك الأصغر » في عملية حفظ الأمن الإمبريالي والنهب والاستغلال الاقتصادي . وبواسطة هذه العملية - تمارس الإمبريالية الأميركية - تسببه استغلالها المضاعف لشعوب العالم : تحمل الأنظمة المحلية - التي بنتها ودعمتها - قسطا هام من الاستثمارات غير المدرة لمعدلات ربح مرتفعة ، كما تحلها الكلاف الباهظة لبناء جيوش حديثة وقوية تتولى حماية مصادر النهب الإمبريالي . وأبرز مثال على هذا الاستغلال المضاعف هو ما يجري في الخليج والجزيرة . فالإمبريالية الأميركية (١) تحمل إيران والسعودية اعباء استثمار رؤوس الأموال في إنتاج النفط بينما تبقى احتكاراتها مسيطرة على إدارة الإنتاج والتسويق والتصنيع . وهي المجالات الأكثر ادرارا للربح (٢) تفرض ابداع قسط وغير من عائدات النفط في المصارف الغربية والبسء بتوظيفها في المشاريع الصناعية والمالية الأميركية (٣) تفرض استخدام قسم كبير من مداخيل النفط في سياسة تسليح واسعة النطاق ووباظلة غرضها الرئيسي النجاة عن الجيوش الأميركية في حماية وحراسة المصالح الاقتصادية والسياسة الاستعمارية .

وتتراقظ ظاهرة « الإمبرياليات الفرعية » و « القوى المحلية الكيلة » للإمبريالية مع ظهور نزعات شيوعية توسعية : الصهيونية في إسرائيل (وأسرائيل - بدون شك ، أقدم « الإمبرياليات الفرعية » والنموذج الذي تنتقد به الإمبريالية الأميركية في سائر أنحاء العالم) ، ايدولوجية الدفاع عن « الحضارة المسيحية الغربية » عند العسكريتاريا البرازيلية ، العنصرية الآرية في إيران والسمعي لتوسيع الإمبراطورية الفارسية ، الحلف الإسلامي ووحدة العالم الإسلامي لدى الحكم الفيصلي فسي السعودية ، الخ .

تنولى في هذا العدد ، والاعداد القادمة ، التعريف بدور النظام العسكري الفاشي في البرازيل كقوة محلية وكيلة للإمبريالية الأميركية في أميركا اللاتينية . والدراسة ، التي ننشر فيها يلي أول حلقاتها ، مترجمة عن مقال في العدد ٣٣ من مجلة « تريكونتينتال » ، لسان الحال النظري « لمنظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية » .

المسكرتاريا والقمع

ان الاحلام حول قيام البرازيل العظمى كزعمية قارية وقوة وسيطة في العالم تتخفى بوضوح امكانيات الاقتصاد البرازيلي المتخلف والتابع ، الذي ندعي وسائل الاعلام في النظام انه يشهد معدلات نمو عالية . ان مثل هذ المعلمات تحتاجي اميركا اللاتينية الى سياسة داخلية وخارجية لاتكون منافضة كليا لمصالح الشعب .

ان التزام الديكتاتورية غير المشروطة بالحضارة المسيحية والديمقراطية الغربية اي التزامها المطلق بالامبريالية الاميركية ، يقع ضمن الشعوب والثورة في اميركا اللاتينية .

لقد تنو للقوات المسلحة البرازيلية ان تلعب دورا قدرا منخاط هو دور الوكيل الرئيسي للقمع الرجعي الاميريالي في القارة . هذا اذا افترضت انها تلك الاحتياطي الكاشي لحراسة الجهات الاخرى بالاضافة لاضطرابها ، الى معالجة قضاياها المحلية ، الناجبة عن الطبيعة اللانسيبية للنظام البرازيلي .

وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكن « للهيمنة » القارية البرازيلية الا ان تكون مقروضة فرضا ويعود الفضل في ذلك الى الاقتصاد الاميركي الجبار المدعوم بقدرات عسكريتقوية . تبعد الهزائم التي منيت بها الاميريالية الاميركية في فيتنام ، وتعدد الجهات المتحقة ضدها ، بدأت الولايات المتحدة تستعرضورة توزيع مهام « الدركي الدولي » على عدد من القوى . بناء على ذلك ، كان على العسكريتاريا البرازيلية ان تتسلع وتعد نفسها ليس للقمع الداخلي فحسب ولكن ايضا لحفظ الامن الخارجي فاعما عن النظام الاميريالي في القارة الاميركية اللاتينية وفي جنوبي المحيط الاطلسي .

وابتداء من عام ١٩٦٤ ، اخذ العسكريون يسيطرون على جهاز الدولة وعلى كافةقطاعات الحياة العامة .

وفي سبيل تحويل نفسه الى شرطيالسياسية ضخمة ، تولى الجيش قيادة وتوجيه كل اجيزة القمعوالاعلام ، فوضع الشرطة تحت اشرافه ، ومارس سياسة وحشية ضد اشعب البرازيلي .

ان تطبيق « المعادلة » العسكرية على جميع معارضي النظام ، واعمال التعذيب والاعتقال رفعت مستوى العنف التقليدي الموجود في التاريخ البوليسي للدولة الى مستويات لا يمكن السيطرة عليها . وفي سبيل التحصيل على قوانين الدولة القمعية والاستثنائية ، - ذلك ان اي قانون ، مهما كان نفسيا ، يبقى قيدا على القمع الرجعي الارعن - .

قام العسكريون بدمج غير مشروع لقوات الشرطة مع القوات العسكرية في ظل جهازين «اوبان» و « مركز عمليات الدفاع الداخلي » ، وذلك بقيادة كبار قادة الجيش وخبراء مناهضة الحروب النووية . وقد انضمت هذه القظيات كلها الان في «فرقة الموت» السبئة الفكر التي تتولى تعذيب واغتيال المجرمين العاديين كما تتولى تنظيم عمليات الارهاب والاغتيال البربرية ضد المعارضين سياسيا .

وبتولى العسكريون البرازيليون تصدير هذه الممارسات الارهابية الى علاقاتهم فيوليفيا والاورغواي . وبمسو في نفس الوقت ان القوات المسلحة البرازيلية نهى الظروف المادية والنفسانية لتكرار الاعتداءات على شعبي الدومنيك والباراغواي ، وذلك في حال قيام حركة ثورية تهدد « نجاحات الحضارة الغربية » .

ولقد اكد قائد الازكان الجديد الجنرال بريسنو بورغس فورترز في الخطاب السذي القاء في ١١ ايار عام ١٩٧٢ بمناسبة استلامه منصبه ان « الاحداث التي نشهدها على الساحة البرازيلية ، اخذين بالاعتبار الوضع الدولي ، تسمح لنا بالاستنتاج ان الانشغال بالامن الداخلي هو اهم في الوقت الحاضر من الانشغال بالامن الخارجي ، الا ان هذا الاخر لا يمكن التناضي عنه بناتا » .

وبحسن هنا ان نستعيد ما ذكرته وثيقة المدرسة الحربية العليا (المشورة في الازواي عام ١٩٦٧) من ان «انتصار الشيوعية في اي دولة اميركية - لاتينية ، يشكل او باخر تهديد لامن الولايات المتحدة والبرازيل في آن معا » .

ان «عدم التناضي عن الامن الخارجي» يعني التحضير بعناية اكبر لمناجبة تقاليد التدخل اليائسة للقوات البرازيلية من اجل تعظيم اي « انتصار شيوعي » ، او التصدي لاية خطوة مناهضة للامبريالية ، لان الجزرالات يقسمون كل الاور من مقاسي الصراع بين الشيوعية و « الحضارة الغربية » .

ان القوات المسلحة البرازيلية ، بالمقننة التي تبنيناها ، ويتشديدها على التسليح

وبما قلتمت به في الماضي ، تمثل في الوقت الراهن تهديدا خطيرا للسلام القاري ولسيادة الدول المجاورة .

مخلب القط

منذ البداية ، كانت القوات المسلحة البرازيلية تصنع التاريخ بالاعتداءات التي تنشها ضد الشعوب المجاورة ، ضارية عرض الحائط بحق الشعوب في تقرير مصيرها . وفي اواسط القرن الماضي ، قامت هذه القوات بغزو الباراغواي ، وكان هذا الغزو حيلة اجرامية وحرب اباداة ضد شعب الباراغواي ادت الى تقليص ععدد السكان الى النصف ، وقضت على اعداد هائلة من شبابه . وبخلاف الاذانب التي نلها مجلدات التاريخ البرازيلي ، لم يكن ثمة بطولة او مجد عسكري للجنود البرازيليين يمكنهم الاعتزاز به ، بل كانت هناك جرائمم واغتياالات عكست بشكل ميائش الخصائص الوحشية وحرب الابداء التي نشها الجيش ، الذي يقوم بعد نحو مئة سنة من حرب الابداءة ضد الباراغواي باخضاع الشعب البرازيلي للديكتاتورية الجرمية ، وبمنظمة سلسلة حروبها العدوانية ضد الام الاخرى .

وفي عام ١٩٦٥ ، ارسلت الحكومة البرازيلية ١٣٣٥ جنديا برازيليا ، بقيادة الجنرال بنياسكو الفيم والكولونيل ميلا باتوس ، الى جمهورية الدومنيك ، وسط فورة من الاحتجاجات الشعبية المعارمة ، لتشكك هذه القوة جزءا من «قوة السلام» (كذا) لدول القارة الاميركية .. التي كان للجيش البرازيلي «شرقا» قيادتها شكليا ، بينما كان قائدها الفعلي هو احد الجنرالات اميركيين .

لقد ساهمت البرازيل بمشرة في المسة من القوات التي ارسلتها دول مختلفة لخدمة الامبريالية ولسحق الانتفاضة الشعبية الدستورية . ولكن قوة التدخل البرازيلية تميزت عن غيرها بالعلم والمصالاة للذين ابدنهم في قمع شعب الدومنيك .

وفي عام ١٩٧١ ، اشتركت القوات المسلحة البرازيلية ، في احدات بوليفيا والاورغواي . وقدمت هذه القوات اسلحة الحديثة دون ان تتخضع لمساومتها شكل

الغزو الفعلي ، وشكلت القاعدة الخلفية للعسكريين البوليفيين ، بالاضافة الى استعاضدها للتدخل العسكري في بوليفيا في حال تعرض الحكم الدكتاتوري العسكري للخطر . وفي الازواي شنت القوات البرازيلية حربا نفسانية ، وقامت بمناورات استغرافية على الحدود ، مع التهديد بالفوز ونقو الخطة المعروفة بخطة «الثلاثين ساعة» ... وكان الهدف من ذلك ارهاب الحركة الشعبية الثورية في الدول المجاورة والحد من انتشارها ونموها .

بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٤ برزت الخصائص القمعية والتوسعية والديكتاتورية للقوات البرازيلية المسلحة . وباسم مجاديء هذه الحركة جرت الاطاحة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحل محله ببداة يطلق يسمى « الدفاع عن الحضارة المسيحية والغربية » ضد اية خطوة او عمل من شأنه اضعاف «الديمقراطية» . و «الديمقراطية» هي المصطلح الخجول الذي يستخدمه العسكريون للمحديث عن النظام الاميريالي .

وفيما يتنقل بتاريخ التدخل الخارجي ، ارسل العسكريون البرازيليون قوات لتشكيل قوات الطوارئ الدولية في غزة ، بمعد اندلاع الصراع العربي - الاسرائيلي في الخمسينات ، كما اشتركوا في « العملية الإيطالية » خلال الحرب العالمية الثانية جنبا الى جنب مع الجيش الاميركي . وهذه كانت اخر حلقة من حلقات المشاركة النشطة في المعارك الفعلي . ومعروف ان نيلما ان القوات البرازيلية لم تقتال الفاشية الإيطالية انطلاقا من اي معتقد ديمقراطي مناسوي للفاشية . لقد ذهبت القوات البرازيلية الى اوروبا مدفوعة بالابتزاز السياسي . فلقاء اعلان البرازيل الحرب على دول المحور ، وما تبع

ذلك من ارسال القوات الى اوروبا ، طالبت حكومة غينوليو فارغاس الولايات المتحدة بان تمول شركات الحديد والصلب الوطنية .

وجري التتيد الان بالاشتراك البرازيلي في ابداء المشورة وتقديم المساعدات العسكرية للحكومات الرجعية في اميركا اللاتينيةوافريقيا . ومؤخرا اذانت اوساط واسعة من الرزي العام العالمي المساعدات التي يقدمها سلاح الجو البرازيلي للقوات الاستعمارية البرتغالية في افريقيا .

ان النظام البرازيلي ، من خلال تقديمه للعمل في الجيش والشرطة لدولتي بوليفيا والازواي ، يضع تجربته القمعية الفنية ضد الحركات الثورية في اميركا اللاتينية ، في خدمة هاتين الدولتين .

سباق التسليح

وضع قائد اركان القوات المسلحة بالتعاون مع هيئة تخطيط متعددة ، برنامجا لاعداء تجهيز القوات البرية والبحرية والجوية بنتهي عام ١٩٧٥ . والهاجس الاساسي الان هو « الحصول على المعدات الحربية من الخارج » فقط في الحالات الاضطرارية ، ونقل مهام الانتاج الحربي تدريجيا الى الصناعة الوطنية » .

واعبرت قيادة الازكان ان اي دولة لن تستطيع الحفاظ على امنها في حال نشوب صراع ما ، اذا ما كانت تعتمد على الخارج

في الحصول على تجهيزاتها العسكرية . والجنرالات البرازيليون الذين يداومون عن تصنيع السلاح في البلاد يبررون ذلك بقولهم ان صناعة التسليح تحدث بالاضافة لسدد الاحتياجيات العسكرية ، زيادة في المعاملة والتوظيف ، وتساعد على نمو التقنية .

ان مشاريع القيادة العسكرية العليا لانشاء صناعة عسكرية مع مشاريع جسارة ولا شك ، تتطلب تطوير الصناعة والتقنية البرازيليتين ، وتؤمن للبرازيل الاكتفاء الذاتي في هذا المجال . وان مبدا اشترك القطاع الخاص في بناء صناعة مدنية متكيفة مع الصناعة الحربية ، يتعزز في حال نشوب صراع وما يتطلبه ذلك من قوة عسكرية.

ان المصانع الحنية والحربية التي كانت تنتج التجهيزات للقوات البحرية والجوية والبرية ، تنتج الان اسلحة ونخائر للمشاة والديابات البرمائية ، وبعض قطع المتفجرة ، كالهاون والصواريخ ، وطائرات الاستشكاف ، والطائرات القاذفة ، والمقاتلة ، وطائرات النقل الخفيفة ، والزوارق الخفيفة وحى البوراج . وهناك شركة مدنية تدعى انفزا ، تنتج الان الشاحنات العسكرية والديابات البرمائية وقد تالتتجها تجاريا كبيرا ، وهي تصدر الان الى دول اميركا اللاتينية وافريقيا .

وهناك مصانع للمنتجات الكيماوية الحربية ، مثل فرع شركة «داوا» الكيماوية الاميركية التي تنتج قنابل النابالم والقنارات السامة والمتفجرات لاستخدامها في حرب فيتنام . وكان للتغطية الصحفية لبرنامج اعادة تجهيز القوات المسلحة اثره الفعال . ولايكد ان الدفاع عن الحضارة المسيحية والغربية » او معدات عسكرية جديدة ، وطائرات وسفن ومدفعية وغيرها ...

بعما نقل قائد السلاح الجوي المارشال مارسيو دي سوزا من منصبه ، اعلن ان السلاح الجوي البرازيلي اشترى خلال خمس سنوات ٦٤٧ طائرة ، بينها ٦٧ طائرة من صنع برازيلي و١٨٠ طائرة اجنبية . كما بدأ حديث واسع النطاق ايضا من برنامج للدفاع الجوي ، والسيطرة على المجال الجوي ويتضمن هذا البرنامج في مدها البعيد ، انشاء نظام للدفاع الجوي مجهز بالصواريخ الرادار ومعدات الكترونية اخرى . وقد قدرت تكاليف هذا البرنامج الذي يعتبر احد البرامج في اميركا اللاتينية واكثرها تقدما من الناحية التقنية - بنحو ١٨٠ مليون دولار . وبلاضافة الى الانهباك الحالي بتعزز القوة الجوية لمواجهة حرب المصالحات ، يجري تحديث سلاح الجو

للدفاع الجوي وللدوريات فوق المياه الاقليمية ليصلا الى مدى ٣٢٠ كيلو مترا . ولهذا الهدف تسمى البرازيل لشراء سرب من ثمانية طائرات دورية والخيار هنا هو بين طائرة «برغيت اتلانتيك» الفرنسية وطائرسرة «اوربون» الاميركية الصنع .

اما الجيش البري ، وهو اهم سلاح في القوات المسلحة البرازيلية ، فهو يمر في مرحلة اعادة تجهيز واعادة بناء . والاتجاه يسير نحو تحديث المدفعية وتجهيز الجيش بالسلحة وديابات جديدة : ديابات وزنها ٢٨ طنا ثم سراقها مؤخرا من الولايات المتحدة خارج نطاق برنامج المساعدات العسكرية ، وتمن كل دبابة اربعة الاف دولار . وقد وصلت عشرات الديابات في ايار من هذا العام وفقا لبرنامج المساعدات بشراء او صناعة الجيش الثالث ، وهو اكبر فرق الجيش ، على عربات مدرعة اميركية وزوزها على مناطق مختلفة . كما اعيد تحديث قوات المشاة بشراء بنادق «فال» البلجيكية . وستبدأ ايصاع البرازيلية بصنع رشيشات «بيرتا» عيار ٩ ملميمتر وفقا للنموذج الابطالي .

وفي سلا الحربية ، يجري العمل الحديث لتحديث البحرية بشراء او صناعة الذخيرة البحرية . وقد اضيفت ستبارجات جديدة الى سلاح البحرية ، والاتجاه يميل الان لتزويد السفن الحربية البرازيلية بالمعدات الالكترونية والصواريخ .

بعد استعراض عملية التزود بالاسلحة والمعدات وتطوير الصناعة الحربية ، وتخصر الصناعة المدنية لصناعة الاسلحة في حال حدوث نزاع ، اصبح من الواضح ان الانهباك الراهن في التسليح لم يعد مقتصرا على اتخاذ الاجراءات الكتيلة بالمحافظة على الامن الداخلي . ان جهودا مكثفة تبذل لتطوير سلاح البحرية في نقل الاعداء بان ذلك سيم للسيطرة على المجال البحري البرازيلي - ٣٢٠ كيلو مترا - ولبناء جهاز الدفاع الجوي ، وشراء وصناعة اعداد هائلة من الديابات الخفيفة والثقيلة ، وتحديثالمدفعية . وباختصار فان المقدرة الهجومية لكل اسلحة القوات المسلحة قد طورت بشكل ملقت للانتباه .

لقد اصبح من الواضح تماما ان محور سياسة التسليح لم يعد يقتصر على مواجهة حرب المصالحات في الجبال والغابات ، بل يمتدى ذلك لشن العمليات الهجومية والنفسانية ، ولابجاد قوة مجهزة بشكل افضل لشن حروب العدوان ، او على الاقل لارهاب الشعوب غير المسلحة والامنة .

المعادلة الجديدة

ان اختيار البرازيل لتصبح حاميلة لسياسة الاميركية في اميركا اللاتينية ، يمكن تلخيصه في عبارتين اطلقتهما مناسبتين مختلفتين من قبل شخصتين مختلفين : « كل شيء يفيد الولايات المتحدة يفيد البرازيل ايضا » و « على باقي اجزاء القارة (الاميركية اللاتينية) ان تخضع للبرازيل او تتبع زعمائها » في افريقيا .

المباراة الاولى اعلنها وزير الشؤون الخارجية اذاك جوراسي مفاليس ، وذلك حينما ارسلت الى سانتا دومينغو «المساعدة» البحرية الاميركية في حملتها لسحق حركة الانتماع الشعبي في الدومنيك . اما المباراة الثانية فقد صدرت عن الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون الذي اطلع «بصراحة» المهودة حكومات اميركا اللاتينية على الهدف الواضح والدقيق للسياسة الاميركية ازاء اميركا اللاتينية :

١ - تأكيد هيئة البرازيل على اميركا اللاتينيةوموازنتها بالارجنتين (اذاك) وانقاذها على الحيط الهادي ...

٢ - استخدام البرازيل كوسيلة للتغلغل السياسي والاقتصادي في القارات الاخرى ، خاصة في المناطق التي توجد فيها مشاهبات عنصرية وثقافية ، وحيث تشكل الحركة الاستعمارية المعنة عنيا ماليا ثقيلآ .

بكلهايات اوضح .. ان الولايات المتحدة تعزز النظام البرازيلي لتحويله ليس الى امبريالية فرعية في اميركا اللاتينية فحسب ، ولكن لتوسع هذا النظام الاقتصادي والمالي في قارات اخرى ، كآفريقيا مثلا .

وهناك علاقة وثيقة بين العسكريين البرازيليين والشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي تجد في البرازيل مناخضا مناسبيا للتغلغل الاقتصادي وللضمان المطلق لعدم تقييد الرساميل ، وجوا من الامن والسلام (فرض بالقوة) ، وايد عاملة رخيصة ، وتقلبات عالية ضعيفة ، وموارد طبيعية لا تستنفد .

وتتحرك الدبلوماسية البرازيلية الان ، بجودها الامل بتحويل نفسها في فترة وجيزة الى شربة لاميركا اللاتينية ، نحو البعث عن قتاع جديد افضل للديكتاتورية العسكرية . وهنا يبرز الجنرال القناتد فيوغو بينيل ، الذي اعلن في مادية عشاء اقيمت على شرف السفير الارجنتيني ان الشقيقتين العرقيتين (البرازيل والارجنتين) يجب ان تمارسا الانتداب على بوليفيا ...

ولكن خارج نطاق الخلافات الموجودة بين « الشقيقتين العرقيتين » ، تستمر الكرايلات والاحتكارات الدولية بتعزيز مواقع اقدامها في البرازيل حيث تنج الان الى استخدام المراكز الصناعية لصناعة المعدات الحربية في ظل ذريعة الحكومة حول « الخلاص الوطني والامن الداخلي » .

ولكن البرازيل لا تتحرك الان في المجال القاري لاميركا اللاتينية وحدها . ذلك ان سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لغربافريقيا ترى في النظام العسكري في ريو دي جانيو حلنا جيدا «خفي وراء زي العالم الثالث » وله روابط عنصرية ولغوية وثقافية تسهل مهام تسلطه .

ان توثيق العلاقات بين البرازيل والبرتغال امر واضح وجلي ، وقد دخلت فترة السرد والجود التي اصابت هذه العلاقات في سنوات رئاسة كودروس غوزار الى منحن التاريخ . ففي عام ١٩٦٩ ، قام وفد اقتصادي برازيلي بزيارة للمستعمرات البرتغالية في افريقيا في سبيل تعزيز العلاقات بين لشونة رويو دي جانيو ، وايضا لدراسة امكانيات التبادل التجاري بين البلدين . وهكذا ، بدأت السلطات البرازيلية ، بعد تحرك حذر ، تطور علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية جنوب افريقيا « ومقاطعات البرتغال الافريقية » .

ولكن علاقات البرازيل مع جنوب افريقيا والبرتغال ليست موقفة على المجالات المالية والاقتصادية . فهناك في البرازيل معاهدة عسكريتقوية تدعي (معاهدة الدفاع عن جنوب الاطلسي) ويبدو ان هذه المعاهدة لاستنتي حكومتي الارجنتين والبرتغال . وقد تم توقيع سلسلة من الاتفاقات مع السلطات البرتغالية في ابول الماضي في سبيل قمع حركات المقاومة الشعبية في البرازيلوالبرتغال بما في ذلك حركات المقاومة في المستعمرات البرتغالية في افريقيا .

وفي الشهور الاخيرة ، اكدت الاتصالات بين جنوب افريقيا والبرتغال والبرازيل تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث .

ومؤخرا ايضا ، قام رئيس مصرف البرازيل بزيارة جنوب افريقيا . وتوافقت هذه الزيارة مع وجود بعثة تجارية افريقية جنوبية فسي البرازيل . وتقوم شركة النفط الوطنية البرازيلية - بوروبراس - حاليا بتنفيذ استثمارات واسعة النطاق لاستشكاف النفط في انغولا ، كما تدرس افتتاح مصرف فيها ، فيما تكسب البضاعة البرازيلية الصنع اهمية متزايدة في الموزامبيق ...

ولكن يبدو ان اكتشاف الاسواق الجديدة للبضاعة البرازيلة لن يتوقف على هاتين المقاطعتين ، بل سيمد الى باقي الدول الافريقية ...

البقية في العدد القادم

ماذا بقي من سياسة عدم الانحياز؟

منذ مؤتمر باندونغ مروراً بمؤتمرات دول عدم الانحياز قبل انعقاد المؤتمر الأخير في الجزائر ، كانت سياسة « عدم الانحياز » تعكس صعود حركة التحرر الوطني بقيادة البورجوازية الوطنية التي كانت تناضل من أجل الاستقلال الوطني وطرد النفوذ الاستعماري، ولكنها كانت تريد بنفس الوقت أن لا يربطها ذلك بالمعسكر الاشتراكي، وتريد بنفس الوقت - أيضاً - أن تظل لها علاقات غير مباشرة مع المعسكر الرأسمالي العالمي أو أحد بلدانه الرئيسية . في ذلك الوقت حملت سياسة عدم الانحياز مضمونا تحرريا ووطنيا ضد الاستعمار بالرغم من اختلاف درجات هذا المضمون من بلد إلى آخر ، وبالرغم من وجود بعض الدول التي تسرب إليها النفوذ الاستعماري الجديد ، إلا أن الطابع الغالب لسياسة دول عدم الانحياز حمل آنذاك مضمونا تحرريا - في مرحلة صعود حركة التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا -

خاصة - ولكن حركة التحرر الوطني بقيادة « النخب العسكرية والبيروقراطية » الوطنية ، وصلت إلى طريق مسدود على الصعيد الداخلي من ناحية ، وعلى الصعيد علاقاتها الخارجية بين المعسكرين العالميين . فسقط بعضها تحت ضربات التصفية التي خططت لها الإمبريالية الأمريكية ، ووقع البعض الآخر في أزمات داخلية ضد الحركة الشعبية في بلاده ، مما دفعه إلى الاستعانة بالنفوذ الاستعماري ، وتجديد علاقاته بالمعسكر الرأسمالي العالمي ، وتعرض البعض الآخر إلى هزائم دفعته إلى الوراثة وإلى التراجعات الوطنية ، وبالتالي فقد قدرته على اكمال الثورة الوطنية الديمقراطية في مرحلتها الجديدة .

في هذا الاطار من التبدلات والتحول التي تعرضت لها البلدان المستقلة حديثا انعقد المؤتمر الجديد لدول عدم الانحياز في الجزائر .

ومن الواضح أن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف سياسية جديدة هي الدرجة الأولى الظروف الذاتية للبلدان النامية التي عجزت معظم نظمها عن اكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبذلك فقدت سياسة عدم الانحياز مضمونها التحرري والوطني وتبيع مقياس « عدم الانحياز » ، وانتشرت شعوبها نظريات تتحدث عن الانقسام الجغرافي في العالم ، وبعضها يتحدث عن مظاهر الانقسام العالي : البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، وضمت سياسة عدم الانحياز انطلاقا من هذه النظريات كل « المنحازين » للمعسكر الإمبريالي ! ..

وكل من يتفحص أغلبية المشتركين في مؤتمر الجزائر يلاحظ كم تبيع مقياس عدم الانحياز وفقد مضمونه التحرري ، فأغلبية الدول المشتركة منحازة للإمبريالية ، بل والنفوذ الإمبريالي فيها ظاهر وواضح اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . ويكفي أن نذكر أمثلة قريبة من الدول

العربية ، فالسعودية حضرت وعلى أرضها القواعد العسكرية الأمريكية ، وهي أكثر البلدان العربية الرجعية انحيازاً للإمبريالية الأمريكية وعداء للمعسكر الاشتراكي .

وحضر - أيضاً - السلطان قابوس ، السلطنة التي لم تزل مستعمرة ومقيدة بالسلاسل البريطانية والقواعد العسكرية وبالمستشارين ، بالإضافة إلى الأردن والمغرب ولبنان ، والسودان .

وحتى المقياس اللفظي لعدم الانحياز قد فقد في المؤتمر الأخير ، وضاعت الحدود بين المنحازين وغير المنحازين ، واختلطت المفاهيم التحررية بادعاءات وتضليلات الأنظمة المعيلة والمرتبطة بالنفوذ الإمبريالي ، كما استعملت سياسة عدم الانحياز لشن هجوم على التضامن والصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، وهنا لعب العقيد القذافي الدور الأول ، فحسبي أن أكثرية المشتركين في المؤتمر هم المرتبطين فعلا بالإمبريالية ، وليجد أمامه ألا المساواة بين المعسكرين والهجوم على الصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، كما لم يجد أمامه إلا كوبا وكاسترو ليصفهما بالانحياز !

ماذا بقي من مؤتمر عدم الانحياز ؟ بقي شيء واحد هو أن حركات التحرر الوطنية التي تناضل فعلا ضد الإمبريالية قد وجدت مكانا لها في المؤتمر وقرضت وجودها، وتلاقت فيما بينها ، كما أن القضية الفلسطينية طرحت وسط هذا المؤتمر ، ونالت المقاومة الفلسطينية اعترافا شرعيا بحقها في النضال .

الانتفاضة الديمقراطية في السودان

قد قضى إلى الابد على الحركة الديمقراطية في البلاد ، وتلقى المساعدات المادية من كل الأنظمة الرجعية العربية ، وانهالت عليه المساعدات الدولية من الإمبريالية، واتجه إلى البلدان الأفريقية المجاورة ذات العلاقات الوثيقة مع الإمبريالية وتحالف معها .

ومنع المظاهرات وزج في السجون المئات من المعتقلين من الشيوعيين والديمقراطيين ، وأحكم قبضته البوليسية ، وأشاع جوا من الإرهاب والقمع .. واستمر يلاحق بشكل خاص كل كادرات الحزب الشيوعي وتبادله وتوابعه ومناضليه وظن بعد ذلك أن النظام قد استتب، وأنه

فصفي بالتدريج كل القوى المتذبذبة والمترددة من الناصريين إلى الشيوعيين المرتدين الذين تعاونوا معه ، وأقام تنظيمها خاصا به على غرار الاتحاد الاشتراكي ، وضرب القيادات الديمقراطية للنقابات وفرض عمله على اتحادات الطلبة والعمال ، ومنع الاضرابات ،

ومنع المظاهرات وزج في السجون المئات من المعتقلين من الشيوعيين والديمقراطيين ، وأحكم قبضته البوليسية ، وأشاع جوا من الإرهاب والقمع .. واستمر يلاحق بشكل خاص كل كادرات الحزب الشيوعي وتبادله وتوابعه ومناضليه وظن بعد ذلك أن النظام قد استتب، وأنه

زوجتا الشهيدين الشفيع وبابكر في جامعة الخرطوم

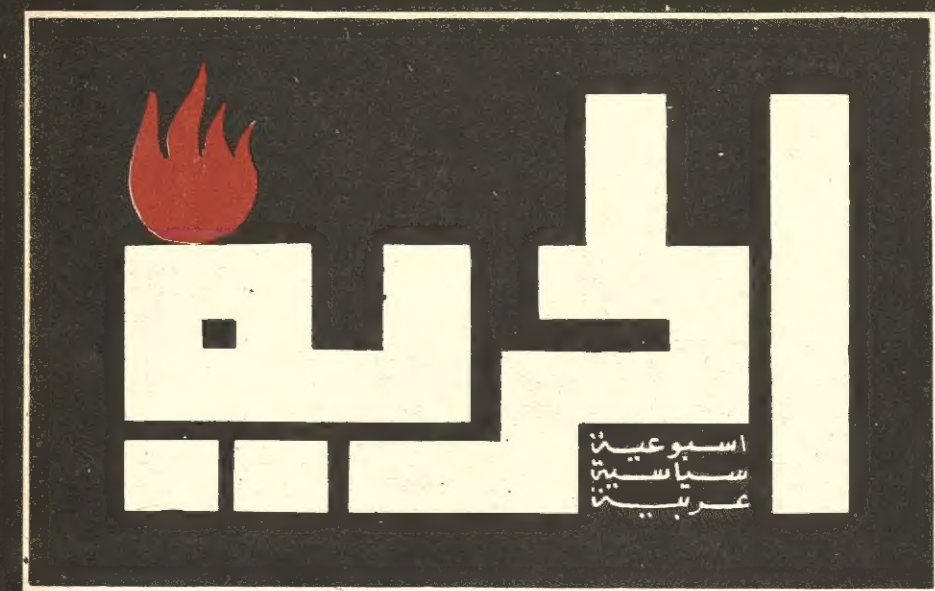
حضرت فاطمة ابراهيم زوجة الشهيد الشفيع وهي إحدى قادة الحركة النسائية في السودان ترافقها زوجة الشهيد بابكر في جامعة الخرطوم أثناء انتفاضة الطلاب ، وكان مجيئهما إلى الجامعة لتأكيد تضامن الحركة النسائية مع الانتفاضة الديمقراطية .

استطاعت أن تفرض تحركها بالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها السلطة لتحويل النقابات إلى أداة بيدها ..

ثالثا - أن تصفية الحزب الشيوعي السوداني لم تنجح ، وأن الحزب لم يزل طليعة الحركة الجماهيرية ، وأنه بالرغم من استشهاد عناصر قيادية كثيرة منه ، واعتقال العشرات من كوادره ، لم يزل في قلب الجماهير السودانية وفي قلب الطبقة العاملة السودانية .

٤ - أن نظام النيربي لا يملك إلا وسيلة وحيدة أمام عزلته الجماهيرية، وهي الاعتماد على القوى المسلحة وعلى الدبابات وعلى حالة الطوارئ وعلى تعليق مواد الدستور - سابقا بزيادة ساعات العمل - وكان اشتراك نقابات العمال بالاضراب أخطر ما في الانتفاضة ، فما كان من النظام العسكري إلا أن أعلن حالة الطوارئ وعلق مواد الدستور لمحاربة الحركة الجماهيرية . هذه هي حقيقة الأحداث التي وقعت في السودان مؤخرا .. أن دلالات هذه الأحداث تشير إلى الظواهر الجديدة التالية : أولا - أن الحزب الشيوعي السوداني قد استطاع أن يعيد بناء نفسه بالرغم من الضربات القوية التي وجهت له ، وأنه بدأ ينتقل تدريجيا إلى النضال العلني اعتمادا على التنظيم السري الذي بناه خلال الفترة الماضية .

ثانيا - أن الحركة الديمقراطية بين الطلاب والعمال لم تبت ، وأن القواعد الطلابية والعمالية قد



بروت - العدد ١٧/٩ - العدد ٦٣٧ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥

